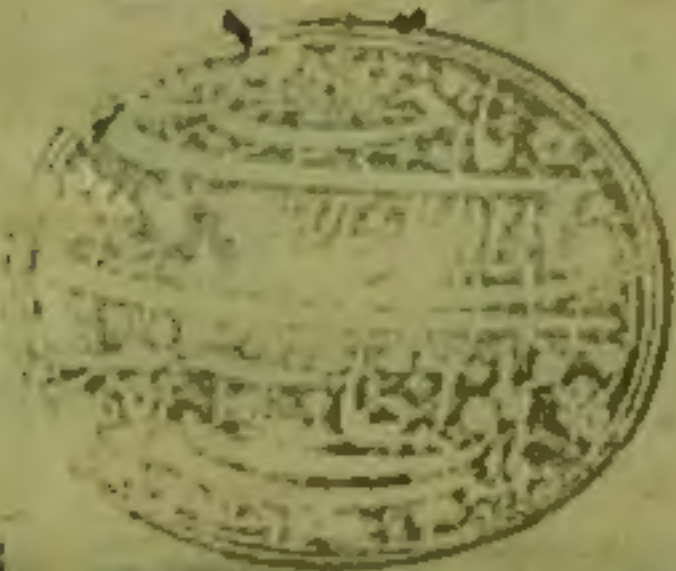


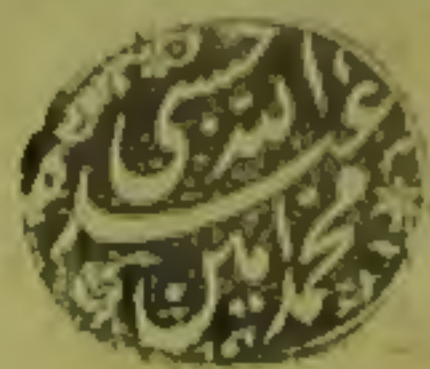


كتاب المواهب في اختلاف المذاهب

ملك الله دخل في حفظه
 الحاجي ليشي الغناء دار السعادة
 سنه ثمان وخمسين
 وهايت عاقب
 من الله سبحانه وتعالى الى العبد
 محمد زهير كات و توان
 حضرت وسفيت
 انا لله من الخير
 ما يشاء من الله



به السجدة للطف من وقت لانا صاحب الحركات المبر
 حضرت اعاد دار السعادة الحاجي نشر و
 من هو على كل سى مدر حور العطر
 محمد المصطفى و
 ع



Ezaymaniye U Kütüphanesi	
Kısmı	Hacı Beşir Ağa
Yeni	
Eski	301

فصل في الطهارة ١	فصل نواقضه ١	فصل في الغسل ٢
فصل في المياه ٢	فصل في التيمم ٢	فصل في المسح على الخفين ٢
فصل في الحيض ٤	فصل في النفاس ٤	فصل في ازالة النجاسة ٤
فصل في الصلوة ٥	فصل في الاذان ٨	فصل في شروط الصلوة ٨
فصل فيها الخيرية ١٠	فصل في الامامة ١٢	فصل في القراءة ١٤
فصل فيما يفسد الصلوة ١٤	فصل في الوتر والنوافل ١٥	فصل في ازالة الغريفة ١٦
فصل في السجود ١٧	فصل في صلوة المريض ١٧	فصل صلوة المسافر ١٨

فصل في الجمعة ١٨	فصل في العيدين ١٩	فصل في الكسوف والاستسقاء والمشمس ٢٠
فصل في الجنائز ٢٠	فصل في الشهيد ٢٢	فصل ويستحب ٢٢
فصل في الزكوة ٢٢	فصل في صدقة الفطر ٢٢	فصل في المصروف ٢٣
فصل في الصوم ٢٤	فصل في الاعتكاف ٢٤	فصل في الحج ٢٤
فصل في الجنابات ٢٥	فصل في النكاح ٢٥	فصل في الرمناع ٢٦
فصل في الطلاق ٢٦	فصل في الرجعة ٢٦	فصل في الابلأء ٢٧
فصل في الخلع ٢٧	فصل في الظهار ٢٧	فصل في اللعان ٢٧

فصل في العتير ٢٧	فصل في العدة ٢٨	فصل في الشب ٢٨
فصل في الحصانة ٢٨	فصل في النفقات ٢٨	فصل في الاعزاز ٢٩
فصل في التدبير ٣٠	فصل في الاستيلاد ٣٠	فصل في الامان ٣٠
فصل في جامع الامان ٣١	فصل في الحدود ٣١	فصل في حد الشرب ٣١
فصل في حد القذف ٣٢	فصل في التعزير ٣٢	فصل في السرقة ٣٣
فصل في قطع الطريق ٣٤	فصل في الستير ٣٥	فصل في الغنائة ٣٥
فصل في استيلاد الكفار ٣٦	فصل في المسئامن ٣٦	فصل في العشر والمزاج ٣٦

في المذكر

فصل في المرتد ٣٧	فصل في البغيات ٣٧	فصل في اللقيط ٣٨
فصل في اللقطة ٣٨	فصل في الآبق ٣٩	فصل في المفقود ٣٩
فصل في الشركة ٣٩	فصل في الوقف ٤٠	فصل في البيوع ٤٠
فصل في العتير ٤١	فصل في الحنار ٤١	فصل في الاقالة ٤١
فصل في التولية والمرجة ٤١	فصل في الرتباء ٤٢	فصل في الحق والاسحقاف ٤٢
فصل في السلم ٤٣	فصل في المتفرقات ٤٤	فصل في القرض ٤٤
فصل في الكفالة ٤٤	فصل في اعطاء الكفيل ٤٤	فصل في كفالة رجلين ٤٥

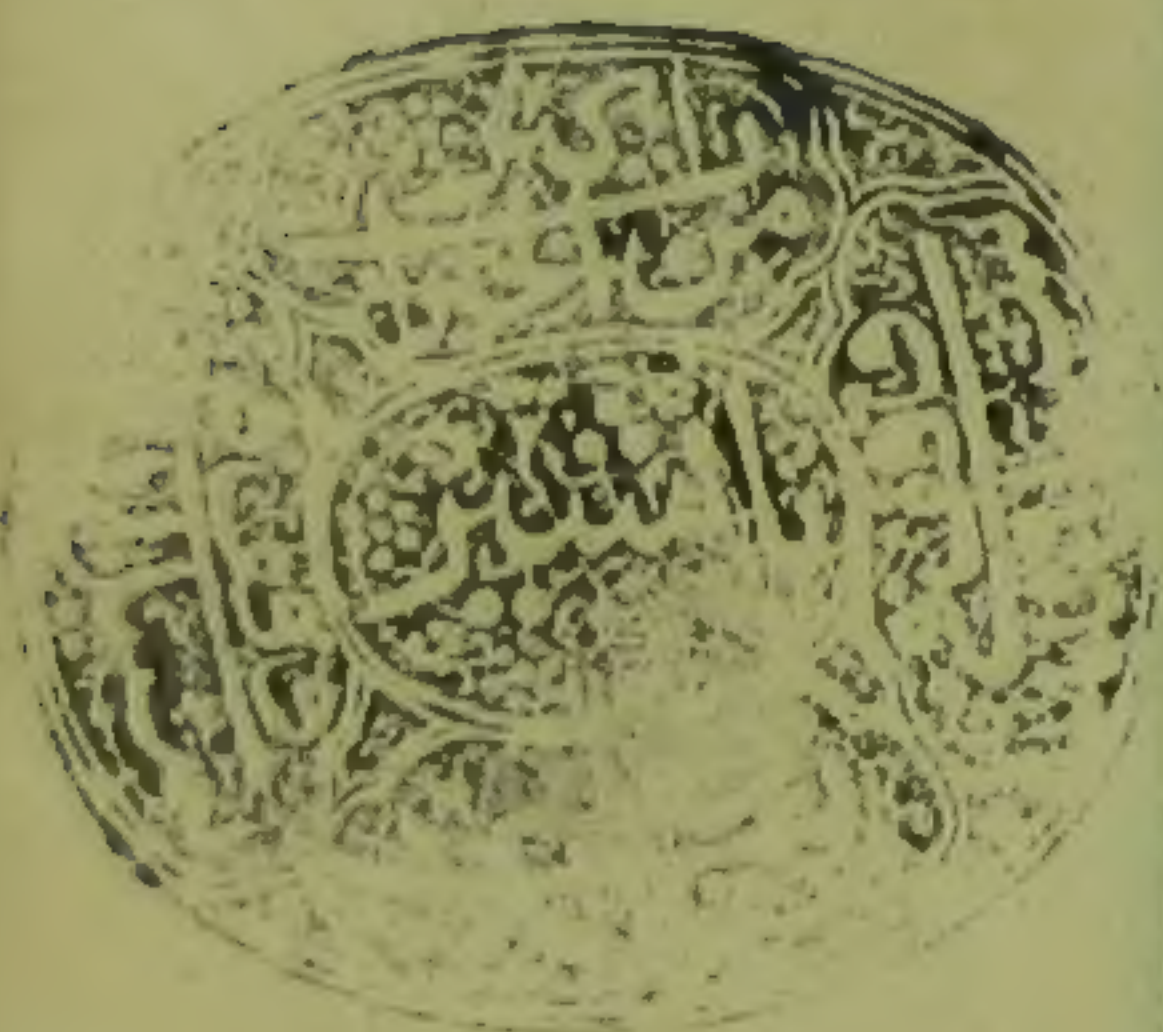
فصل في المعالة ٤٥	فصل في القضاء ٤٥	فصل في القضا ٤٥
فصل في الحكم ٤٧	فصل في الشهادة ٤٨	فصل في الرجوع على الشراء ٤٨
فصل في الوكالة ٤٨	فصل في العزل ٤٨	فصل في الدعوى ٤٨
فصل في الخالف ٤٩	فصل في الدفع ٤٩	فصل فيما يتبعه بركة ٤٩
فصل في دعوى النسب ٤٩	فصل في الاقرار ٥٠	فصل في الاستثناء ٥٠
فصل في اقرار المريض ٥٠	فصل في الصلح على الدين ٥١	فصل في الصلح على الدين ٥١
فصل في المضاربة ٥١	فصل في المضارب ٥١	فصل في الودعة ٥١

فصل العارية

فصل في العارية ٥٢	فصل في الهبة ٥٢	فصل في الرجوع في الهبة ٥٢
فصل في الاجارة ٥٢	فصل في الاجارة القاسية ٥٢	فصل في ضمان الاجر ٥٢
فصل في فسخ الاجارة ٥٤	فصل في المكاتب ٥٤	فصل في العبد المشترك ٥٤
فصل في مونة وحجره ٥٥	فصل في العولاء ٥٥	فصل في الاكرام ٥٥
فصل في الحجد ٥٦	فصل في بلوغ الغلام ٥٦	فصل في المأذون ٥٦
فصل في الغصب ٥٧	فصل في الشفعة ٥٧	فصل فيما يجب الشفعة فيما لا يجب ٥٧
فصل في القسمة ٥٨	فصل في المزارعة ٥٨	فصل في المساقات ٥٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي جعل اجماع الامة حجة قاطعة في الاحكام
 واختلافهم رحمة واسعة ساطعة بين الانام والصلوة
 على الفاع الخاتم سيد الرسل الكرام نبينا محمد واسطة
 عقد جواهر نظام الدارين والسلام وعلى اله
 وصحبه الذين بذلوا جهدهم في اظهر اشعار الاسلام
وبعد فهذا مختصر في مذاهب الائمة الاربعة الاعلام
 طويلا فيه نشر دليل الموافق والمخالف خوفا لاطالة
 ودللتنا عليه بما اختصرناه في هذا المختصر باحسن كناية
 وسميته بكتاب المواهب في مسائل فيه الاربعة مذاهب
 ودللتنا على القول الموافق بالاجماع وعلى اختلاف اصحاب
 كل مذهب مع امامهم بالاجتماع كالشافعية والحنفية

مثلا وقول بعض الاصحاب بمذهبه خوف الالتباس ايضا
 وكل من الائمة رضى اجمعين على هذا القياس وبكفى من
 البيان هذا القدر نفعنا الله ببركاتهم وبركات علومهم
 في الدنيا والاخرة **فبدا** في مسائل الفقه بعون الله وقوة
 بقول كل امام واصحابه على الترتيب المعروف ونسأل الله
 التوفيق منه وكرمه **فصل في الطهارة** اجمع العلماء
 رضى عنهم اجمعين على ان الوضوء فرض على المصلي وهو غسل
 وجهه من خد شعر راسه الى اسفل ذقنه ومن اذنه الى اذنه
 وعذاره منه الا عند ابي يوسف رحمه الله تعالى الملتحي
 والامام مالك يعرفهما وغسل يديه الى مرفقيه ورجليه
 الى كعبيه الا عند زفر رحمه الله وشرط الامام مالك الا
 فيه ومسح راسه او قد ثلاث اصابع اليد وعند
 الامام الشافعي قد ما يطلق عليه المسح وعند الامام مالك
 والامام احمد جميعه وفي قول له اكثر وستة عند الحنفية
 غسل يديه الى راسيه والتسمية ابتداء **وعن** الامام احمد



انها واجبة ونزكها ساهيا لا يضطر والسؤال يستحب
 بالاجماع عند تغير الفم وقال الامام الشافعي بكم بعد الزوال
 للصائم ويغسل فيه بما واحد وقال الامام ابو حنيفة
 لا يكره للصائم وقال الامام مالك بالاختصر وغسل الفم
 وفيه بما وقال الامام احمد كالشافعي وفي قول يتركه
 الصائفة وعند الشافعية الغسل ثلاثا واذنيه بما جدي
 وللحنفية بما رأسه والمالكية والحنابلة كالشافعية
 وقد نوضا النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا ومرتين مرتين
 ومرقة مرة وجب الاستنجاء بعد البول والغائط بالاجماع
 وعن البرج بدعة. وقال بعض مشايخ العلم ان كان المحل
 رطبا فلا استنجاء اولى. وكان بعض الفقهاء لا يستنجي
 حتى يجتمز بحجارة او يحرق على قدم ما يزال الجثث ولو مرة
 واذا كان بغير ماء لا بد من ثلاث ولا يستنجي بيده اليمنى
 بالاجماع ولا يستقبل القبلة ولا يستدير وفي البيهاق وال
 مختلفة **فصل** في نواقضه كلما خرج من السبيل

بالاجماع وعند الامام مالك في قول المعتاد من الاعتقاد
 وغير السبيلين لو نجسا قول للحنفية ينقص النوم متنجسا
 او مضطجعا او مستندا بحيث لو اربل السند لسقط بالاجماع
 والغلبة على العقل باجماع وجوز وسكر بالاجماع واذا شرب
 ذكره ينقص عند الشافعية وعند الحنفية لا ينقص
 والمالكية انه ينقص ومس المرأة ينقص عند الشافعية
 الا في حرمة ولا ينقص عند الحنفية وعند الامام مالك
 والامام احمد لو والدم ينقص عند الحنفية اذا كان
 قد الدهرم وهو مقدار باطن الكف وقال بعض المالكية
 من قلم اظفاره فليتوضأ وللحنابلة من اكل لحم حذو
 فليتوضأ. **وقال** بعض العلماء من توهم انه اطلو
 رجا او غلب على ظنه ولم يسمع له حسا ولا وجد له
 راحة فلا وضوء عليه وقد اختار غالب العلماء ان لا
 يفارق وضوءه **فان** عن بعض مشايخ الشافعية
 نفع الله ببركاتهم ان التقليد في مسألة كانت على

اى مذهب كان جائزا لم يتبع الرخص لكن للضرورة
 المبيحة له التقليد وليس كحكم مذهب ان يحكم بخلاف
 مذهبه تقلدا **فصل** في الغسل يجب على جميع البدن
 بالاجماع وقال الامام ابى حنيفة فرض ويدخله غسل فيه
 وانقه وتقدم وضوء لارجليه وافاضة الماء عليه
 ثلاثا ولا ينقض صغيرة لو بل اصلها وعند الشافعية
 لو يصل الماء الى جميع شعره وعند الحنابلة في الحائض فقط
 وغيبوبة الحشفة في قبل او دبر على الفاعل والمفعول
 بالاجماع ونشرطه الانزال **فصل** في المياه فاء السماء
 والعيون والابيار والبحار وان طال مكثه بالاجماع ويكرم
 بما قصد تشميسه عند الشافعية وفي قول الحنفية
 لا يكرم وقول الامام مالك والامام احمد كالشافعية
 ولا يتوضأ بماء كالحل وماء اعصر من شجر او تمر وما يغتر
 بكثرة الاوراق وبغلبة غيره بالاجماع الا عند الشافعية
 في كثرة الاوراق وبماء غيره اجزاء الارض وعند الحنفية

بماء طاهر خالطه شئ فغير احدا وصافه وهو طاهر
 في نفسه وقول المالكية والحنابلة كالشافعية وموقفا
 لادم له في الماء لا ينحسه بالاجماع الا في قول للشافعية
 وقال الامام مالك الماء القليل اذا وقع فيه نجاسة
 ولم يتغير به الماء فهو باق على طهره وبه وسورة الآتي
 والغرس وما يוכל كحه طاهر بالاجماع **فصل في التيمم**
 قال الامام الشافعي وجب التيمم عن الاحداث
 كلها اذا عجز عن استعمال الماء ولا يجوز التيمم الا بتراب
 طاهر له غبار يعلق بالوجه واليدين فان خالطه بخر
 او رمل لم يجز التيمم به واذا اراد التيمم فانه يستم الله تعالى
 ويضرب يده على التراب ويفرق اصابعه وينوى استنبا
 الصلوة ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى
 فيضع بطون اصابع يده اليسرى على ظهور اصابع يده اليمنى
 ويمسح بها على ظهر الكف وقال الامام ابى حنيفة جاز
 لمحدث وجب لبعد الماء بمقدار ميل او عجز بمرض او برد

او خوف عذو او عطيش او فقدالة وقال الامام مالا
يجوز التيم بكل ما كان من حبس الارض وهو ما لا ينقطع
ولا يترمل بالا حراق وله بكل متصل بها حتى النج و
النبا وعند الامام احمد بتراب خالص فقط وهو قول
الشافعي ويجوز عند ابي يوسف التيم بالبرقل وينقضه
نواقض الوضوء وروية ما قبل الشروع فيها بالاجماع
ويطلب الماء من رفيقه فان منعه يتم ولو يعطيه ثم
المثل ولو اعطاه بغين يسير وقال ابي حنيفة غبن فا
والمالكية والحنابلة كالشافعية ويجمع بين الوضوء
والتيم في قول للشافعية والحنابلة ولا يجمع عند الحنفية
فصل في المسح على الخفين الشرط كونها متمايكن متابعة
المسح عليهما بالاجماع وقال الامام الشافعي بمنعه خرق
باقلة وعند الامام ابي حنيفة بقدر ثلاث اصابع الرجل
اصغرها وعند الامام مالك بكبير فاحش وعند الامام احمد
باقلة وينقضه ناقض الوضوء ومضني مدته ولو مسح

مسافرتهم قام يتم مدة المقيم بالاجماع وهو على طاهرهما
مرة واحدة بالاجماع ولا يستن باطن القدمين الا عند الامام
الشافعي والامام مالك ولا يصح على عما منه وقلنسوة
وبرقع وقفاز الا عند الامام احمد وقول الحنفية يصح على
الجباير وخرقه حرجه **فصل في الحيض** هو دم
ينفضه رحم امرأة سليمة عن الداء . قال الامام الشافعي
اقل ما تحيض المرأة في تسع سنين واقله يوم وليلة
واكثره خمسة عشر يوما وعاليه ست وسبع واقل
طهر فاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوما واذا تمادى
ففيه قولان انه حيض وقيل استحاضة وقال الامام
ابي حنيفة اقله ثلاثة ايام وهو تسقط الصلوة ويحرم
الصوم ويمنع دخول المسجد والطواف وقال الامام مالك
لا حد له وفي قول عشرة ايام وقال الامام احمد سبعة عشر
يوما وما نقص عن اقله وزاد على اكثره استحاضة وكفر
مستحل وطيمها بالاجماع **قائمة** مسألة خلافة بين الحنفية

اذا توضحات المستحاضة قبل طلوع الشمس ثم طلعت
 ينقض في قول الامام ابي حنيفة ووافقه الامام محمد وابي
 يوسف وعند زفر لا ينقض بعد الوقت واذا توضحا
 قبل زوال الشمس ثم زالت لا تنقض طهارتها عند الامام
 ابي حنيفة والامام محمد وعند ابي يوسف تنقض لدخول
 الوقت **فائدة** منهم من قال بالاستمرار شهران وفي قول
 اربعة اشهر الساعة وعند بعضهم ستة اشهر الساعة
فصل في النفاس دم عقيب الولد وحكمه حكم
 الحيض بالاجماع ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما وعند
 الامام الشافعي ومالك ستون يوما وغالبه اربعون يوما
 الامام ابي حنيفة يعتبر العادة وعند الامام احمد كما قال الامام
 ابي حنيفة نفاس التوءمين من الاول وعند الامام الشافعي
 ومحمد وزفر في قول من الاخر وينقض العدة بالثاني اجماعا
 والحامل لا تحيض وفي قول الامام الشافعي والامام مالك
 تحيض **فصل في ازالة النجاسة** تطهر الثوب والبدن

بالاجماع بما طاهر وبالماء الطاهر المذهب عند الامام
 الشافعي لا يطهر وقول ابي حنيفة يطهر وقال الامام
 مالك والامام احمد لا يطهر المبدن وجوز الامام ابو
 ذلك لزالة نجاسة عن ثوب فقط والنجاسة
 اذا اصاب الحنف والمني الرطب لا بد من غسله
 عند الشافعية وقال الامام ابي حنيفة اذا اصاب
 الحنف نجاسة لها جرم كالروث لا يطهر بالدلك في
 حالة الرطوبة والمني الرطب يغسل ويفرك باليابس
 وقال الامام مالك والامام احمد يغسل والامام
 مالك قول في ادوات الدواب وافق فيه الامامان
 حنيفة والشافعي والمرأة وما اشبه ذلك يكفي للمسح
 بالاجماع وفي ذلك بعض اختلاف قال الامام الشافعي
 لا تطهر الارض الا بالغسل وقال الامام ابي حنيفة تطهر
 بالبيس وذهاب الانزوع عن قدر درهم كمر من كف
 من نجس مغلط ونمرو ونمرو وجاج وبول ما لا يוכל

لحمه وخفف ما دون ربع الثوب اذا اصابه ببول ما يوركل
 وروثه وفرس وخرق طير لا يوركل وقال الامام
 مالك والامام احمد كقول الشافعي وقال الامام الشافعي
 بول ما يوركل لحمه ورجيع ما يخرج من بطنه طاهر والمني
 طاهر الا منى الكلب والخنزير وقال الامام ابو حنيفة
 دم السمك وما تولد من ماء طاهر وعند الحنفية المني
 نجس وقال الامام مالك في ذلك اقرال الامام احمد
 كقول الشافعي وفي قول له اذا تولد من كلب وخنزير
 كهما ومن احدهما مع غيره فيه وجه وقال الامام
 الشافعي في بول الصبي يكفى النضح وفي الاثنى العيب
 والامام ابو حنيفة يغسل بول صبي لم يطعم ولما اكلته اقرال
 وقول الحنابلة كالشافعية **فصل في الصلاة منكرها**
 كافر بالاجماع وتاركها عدا مجانة فيه قال الامام الشافعي
 يقتل حدا وقال الامام ابو حنيفة يضرب حتى يسيل منه الدم
 ويحبس حتى يلازمها وقال الامام احمد يقتل بالسيف

كفر اوبه قال ابن حبيب المالكي واختلف اصحاب
 الشافعي قبل يقتل بترك صلاة واحدة وقبل بترك
 ثلاثة وقبل بترك رابعة وفي قول الامام مالك يستتاب
 تارك الصلاة فان اصاب واغضب والاقتل وفي قول الامام
 مالك ونضر الحنفية يتحنن به الضرب المولم حتى يصلي
 او يموت ولا يصح النيابة فيها بالنفس والمال بالاجماع
 وكان بعض مشايخ العلم يستحسن من العول اذا صلى عن
 ابويه المتوفين قياسا على الذي سأل النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يصوم عن احدي ابويه واحا به النبي صلى الله عليه
 وسلم والحديث مشهور وقال بعض المشايخ من ادى
 فريضة صلاة عن احدا ابويه بعد وفاته فقد احرز الثواب
 له ولو ادم ويجب من اول دخول الوقت في غير معذور
 والمعدور باخره بالاجماع ولا يجوز قبل الوقت فوق
 الظهر عند الشافعية من اول الزوال واخره اول وقت
 العصر وقبل قبله بقليل وعند الحنفية اذا زالت الشمس

وآخره اذا صار ظل كل شيء مثله وقول الامام ابي حنيفة
 مثليه ووافقه احد الثلاثة لامر اصحابه على ذلك
 واول وقته عند المالكية الزوال بقدر سبعين واخره
 قبل ان يزداد على ظل كل شيء مثله زيادة بينه وقول
 الامام احمد كالشافعي واول وقت العصر عند الشافعية
 آخر وقت الظهر وآخره اول المغرب والمالكية كما تقدم
 بزيادة بينه والحنابلة اقوال والحنفية فاقوالهم
 في ذلك متفرقة فلا امام ابي حنيفة قرابين اوله عند
 ما يصير ظل كل شيء مثله والقول الثاني مثليه
 واول المغرب منه الى مقفه قدر طهارة شريعة وستر عورة
 واذان واقامة وفعل خمس ركعات عند الشافعية وعند
 الحنفية منه الى غروب الشفق والمالكية والحنابلة اقوال
 واول العشاء غنوبة الشفق بالاجماع وهو الحرم وفي رواية
 للحنفية بياض وتقدم العشاء على الوتر عند التذكري وآخر
 وقتها طلوع الفجر الثاني بالاجماع وعند الشافعية والمالكية

والحنابلة هو وقت الضرورة في بعض اقوالهم ووقته
 المختار للحنفية ثلث الليل واول وقت الفجر من طلوع
 الفجر الثاني بالاجماع وآخره عند طلوع الشمس بالاجماع
 واختار الامام الشافعي والامام المالك التغليب للامام
 مالك قول في جواز الصلوة في الفجر الا اول الصلوة وعند
 الحنفية وقت الاسفار الا بمزدلفة وفي قول الامام احمد
 لو سبق على المصلي فالا سفار وتجيل الظهر في الشتاء
 بالاجماع اذا لم يكن غيم وعند الشافعية التججيل في
 اول الوقت الا الظهر يستحب البراد فيه في شدة الحر
 وفي قولنا خير العشاء وعند الحنفية كذلك وقول
 الامام مالك في قولنا خيرها قدر يسير لا جل اجتماع
 الجماعة وفي قول للمالكية الاسراع وقول الحنابلة في ذلك
 كقول الشافعية وان كان في بعض اقوالهم خلاف فهذا
 هو الاصح وتأخير الظهر في شدة الحر بالاجماع اذا صلوا
 جماعة وتجيل العصر في غيم بالاجماع وقول الامام الشافعي

والامام مالك والامام احمد تجوز ولو غربت الشمس
والحنيفة ما لم يتغير الشمس والتجيز المغرب وتأخير
العشاء الى ما قبل ثلث الليل بالاجماع قال مؤلفه
الا ان يكون جماعة قد اجتمعوا لا يمكن التأخير لتفرقهم
وقال الامام الشافعي بتجيز العشاء وتأخير الوتر
يثق بالانتباه الى اخر الليل وقال الامام الشافعي تجوز
صلوة فرض ونفل له سبب عند طلوع الشمس واستواء
وغروب وعند الامام ابى حنيفة لا يجزى في هذه الاوقات
صلوة ولا سجدة نذرة ولا على جنازة الا عصر يومه
وجوز ابى يوسف نفل في جمعة عند الاستواء وقال
الامام مالك تجوز الفرض لا النفل وعند الامام احمد لا
لصلوة جماعة عند خوف خوف وقتها مع امام الحي وفي
قول الامام مالك لا يمنع من سجدة النذرة وكسوف
النفل بعد طلوع الفجر بالاجماع الا في قول الامام الشافعي
وبعد صلوة الفجر حتى ترتفع الشمس قد ربح قول الحنيفة

الا عند

الا عند الامام الشافعي وعند الشافعي ايضا بعد الغروب
قبل صلوة المغرب الا في قول وبعد خروج الامام للحظبة
وجوز وله اصحاب الامام ابى حنيفة والامام مالك
فيها فقط وعند الامام ابى حنيفة لا فيها وعند الامام
مالك قبل صلوة العيد في رواية **فصل في الاذان**
يستثنى للمسن والجمعة بالاجماع وفي قول الامام احمد انه فرض
كفاية على اهل كل مصر وصفته معروفه وعند
الامام الشافعي فيه الترجيع وعند الامام ابى حنيفة
ومالك واحد فردي الا قد قامت القبلة وفي قول
الامام مالك بالترجيع ويستحب الترتيل فيه والحد
فيها واستقبال القبلة بهما والالتفات يمينا وبسارا
بالحي عتيين والاستدارة في الصومعة اذا كانت اسعة
وجعل اصبعيه في اذنيه والجلوس بينهما بالاجماع الا
عند الامام ابى حنيفة في الجلوس الا في المغرب ويكره
الكلام فيهما والتجيز والتثويب في حبر الفجر عند ابى

حنيفة وعنده الشافعي في الفجر ايضا في الجديد واستحسنوه
في جميع الصلوة وفي قول الامام ابي حنيفة يقوم الامام
والقوم عند قوله حتى على الصلوة وعنده الامام الشافعي
والامام مالك والامام احمد وابي يوسف بعد الاقامة
ولا يؤذن قبل الوقت بالاجماع وفي قول الامام الشافعي
يؤذن في الصبح ووافقه ابي يوسف وقال الامام ابي
حنيفة يؤذن لغايته ويقوم لاولى وفي الباقية مخيرة ولا
يكره تركها لمسافرة ولا منفرد بل يندب وقال الامام الشافعي
والامام مالك تسن والطهارة لا تشترط فيها بالاجماع
الا في رواية عن الامام مالك في الاقامة وعنده الحنفية
يكره اذان الحنب وعباد الا عند الامام احمد لا يعباد
وعنده الامام الشافعي يجوز اذان الفاسق ولا يعباد
ويعاد اذان السكران والمجنون والمرأة الا في الاصح
للنساء وهو قول الشافعي وفي رواية لابي حنيفة في الاقامة
وندب اجابته بما قال الا في الحى عليتين **فصل**

في شروط الصلوة هي طهارة بدن من حدث وخبث وتوابعه
ومكانه وسر عورته بالاجماع وهي ما تحت سترته الى
تحت ركبته قول الحنفية وعنده الامام الشافعي والامام
مالك والامام احمد الركبة ليس بعورة وفي قول الامام
مالك ستر القبل والذبر فقط لا منها عورتان ووافقه
الامام احمد وبدن امرأة حمرة الا وجهها وكفها بالاجماع
وقال الامام الشافعي شئ منها وقال الامام مالك
لا وعنده الحنفية في قديمها روايتان ووافق الامام احمد
قول الامام الشافعي وقيل ان كفها عند عورة وعنده
الحنفية ايضا كشف ربع سابقها وربع شعرها وبطنها
وخفها ممتنع وقال الامام ابي يوسف اذا كشف من ذلك
النصف وفي قول الامام احمد ما يستر غالبيتها لا يمنع والامة
كالرجل بالاجماع وظهرها وبطنها ليس بعورة عند الامام
الشافعي والامام مالك والامام احمد وفي قول مالك
ولا جد ليس بعورة الا سويتها فقط كما تقدم وللحنفية ان

بطنها وظهرها عورة وعند الحفنة المكاتبه والمدبرة
 والحاملة وام الولد كالقينة وفي قول الامام مالك
 والامام احمد صلوة العاري جائزة وعند الامام ابو حنيفة
 لا يجوز وقول محمد وزفر يجوز وعند الشافعية والمالكية
 اذا صلى العاري فاعدا لم يجز ويجوز الامام ابو حنيفة للقاعد
 موميا وهو افضل من القيام وقول الامام احمد يلزمه
 القعود والنية بلا فاصل بما ليس من جنس الصلوة
 وعند الامام الشافعي والامام مالك يلزمه المقارنة
 مع التكبير وذكر النبي مستحب بالاجماع وقصد القلب
 شرط بالاجماع والمقصد المتابعة بالاجماع واستقبالا
 القبلة وفي ذلك اقوال فللادي بمكة اصحاب عينا وتغيرها
 الى جهتها وكايف ومنفل على دابته خارج مصر الى جهة
 فد بالاجماع الا في قول الامام مالك في غير سفر قصر عند
 عدم الخبز الخري ولوبه واخطا لا اعادة عليه بالاجماع
 الا في قول الشافعية ورواية عن المالكية في المسند بر

١٠
 وإذا علم المصلي تخفيفا جهة القبلة استدراك بالاجماع ومن
 خرا الى جهات حققها وجهل حال امامه تخفيف بالاجماع **فصل**
 فرضها التخرية والقيام والقرأة والركوع والسجود بالاجماع
 وعند الامام الشافعي القعود في الاخرة قدر الصلوة
 على النبي وعند الامام ابو حنيفة قدر التشهد وعند الامام
 مالك وعند الامام احمد كالشافعي وقال الامام
 الشافعي والامام مالك والامام احمد قرأة الفاتحة في
 الصلوة فرض وعند ابو حنيفة غير فرض وقول الحنفية انها
 واجب وتعديل الاركان وهو البت في كل ركن مقدار •
 تسبيحة والتشهد ولفظ السلام عند الشافعي فرض
 وباب حنيفة سنة وعند الامام مالك والامام احمد فرض
 وقال الامام ابو حنيفة اذا جلس قدر التشهد تمت صلوة
 في القعدة الاخرة وسننها رفع اليدين بالاجماع فعند
 الشافعي الى منكبيه وقول ابو حنيفة الى اذنيه وقول الامام
 مالك والامام احمد كقول الشافعي وعند ابو يوسف

والطحاوي وبعض الشافعية يرفع مع التكبير ورفع يدين
 المرأة الى منكبيها بالاجماع وعند الامام الشافعي حرم بلفظ
 الله اكبر وعند ابى حنيفة بالله اكبر او اجل او باسم الله
 وعند الامام مالك والامام احمد فقط ويكبر بقول
 اللهم اغفر لي وبالله بالاجماع وقول الشافعي باني وجهت
 ويجمع بينهما عند ابى يوسف ونشر اصابعه وجه الامام بالتكبير
 وعند الامام الشافعي في كل ركعة مستحب والتسمية سترًا
 عند الحنفية فاتها ليست من الفاعلة وعند الشافعية جهرًا
 وهي من الفاعلة ووضع يمينه على شماله بالاجماع الا في
 رواية عن الامام مالك فانه رخصة وعند الشافعية و
 المالكية والحنابلة تحت الصدر وعند الحنفية تحت السترة
 والتأمين سترًا عند الحنفية والمالكية وعند الشافعية
 والحنابلة جهرًا والنظر موضع السجود الا عند الامام مالك
 قبلته والتأمين جهرًا عند بعض الشافعية اذا كان المسجد
 كبير والآفة وعند الامام الشافعي التكبير ورفع اليدين في كل

ركوع وقال الامام ابى حنيفة بالتكبير وعدم رفع اليدين
 وقول الامام مالك والامام احمد كقول الامام الشافعي
 وقال الشافعي يزيد الامام على التسميع ربنا لك
 الحمد وفي قوله وكذلك المنقرض وعند الامام ابى حنيفة
 لا يزيد الامام على التسميع وقال اصحابه يزيد وقول الامام
 مالك والامام احمد كقول الشافعي والرفع من الركوع
 عند الشافعية واجب وعند الامام ابى حنيفة غير واجب
 وقول الامام مالك والامام احمد كقول الشافعي ومد
 ظهر المصلي واخذ ركبتيه بالاجماع الا في قول المالكية
 هو مخير بين وضع الركبتين عند اليدين وعند الثلاثة لا
 من ذلك ولو اقتصرت على وضع جهته في سجوده جاز
 بالاجماع الا في قول للشافعية وفي رواية عن الامام
 مالك والامام احمد يجوز وقال الامام محمد والامام
 ابى يوسف لا بد اعوذ وعند الامام الشافعي يجب كشف
 الجبهة عن العمامة والعصابة والسجود على الجبهة من غير حائل

الالة وعند الامام ابي حنيفة يسجد على انفه وحده
 ويضع يديه حذاء اذنيه ويبدأ اصبعيه ولا يفتترش
 ذراعيه وابد اصبعيه سنة بالاجماع الا المرأة وتوجه
 اصابع رجليه وتبسمه ثلاثا بالاجماع واذا نهض يعيد^{على}
 يديه عند الشافعي وعند ابي حنيفة ينهض عن غير عمد وعند مالك
 واحمد كما عند الشافعي وفي قول الشافعي يعقد ويفترش
 رجله اليسرى وفي قول ايضا بتورك وتابعه مالك واحمد
 في ذلك الا في قول احمد في الثانية والامر بتورك بالاجماع
 وعند الشافعي قراءة تشهد ابن عباس وعند ابي حنيفة
 تشهد ابن مسعود وعند مالك تشهد بن عمر وهو التحية^{الله}
 الزكيات لله الطيبات لله الى آخره وايها قرا جاز
 عند الحنفية والخلاف في الافضلية ولا تشي الصلوة
 على النبي في التشهد الاول وقيل تشي في الجديد وعند ابي
 حنيفة لا تشي وعند الامام مالك يدعو فيه ما شاء
 كالاخير وعند الشافعي الصلوة على النبي في القعود الثاني

في قولان فرض وقول الحنفية سنة وعند مالك
 لا يكتر حتى يستوي قائما وقول احمد كقول الشافعي
 وقال الشافعي يشير بالمسحاة وللإمام ابي حنيفة في ذلك
 قولان انه لا يشير وقيل يشير والامام مالك والامام
 احمد انه يشير له عند قول اشهد ان لا اله الا الله
 وقال الامام الشافعي يدعو بما يحب وقا الامام
 ابي حنيفة يدعو بما يشبه القرآن والسنة لا كلام
 الناس وهو لا يستحيل سؤاله عنهم وقا الامام
 مالك كما قال الامام الشافعي وللإمام احمد في ذلك
 روايات ثم يسلم عن يمينه بالاجماع وعن يساره
 الا عند مالك تسليمة واحدة تلقى وجهه والخروج منها
 بلفظة السلام عند الشافعية وعند الحنفية فرض
 الا في قول محمد وابي يوسف ليس بفرض وعند مالك
 واحمد كالشافعي ونية الخروج من الصلوة واجبة
 بالاجماع الا في قول للشافعية **فصل في الامامة**

قال — الامام الشافعي اجتمع الجماعة للصلوة فخر
 كفاية وفي رواية ايضا عن الحنفية وقيل عنهم سنة ولما ائكت
 في ذلك احوال وعند الامام احمد انما فرض عين ولكن
 غير شرط بجوارها وعند الشافعي يستلزم ذلك للتناهي
 بيوتهم وللحنفية لا يستلزم ولما ائكت احوال وقول
 الكتاب له يسر وتقف الامامة وسطهم ولا يحضر
 الجماعة والامام الشافعي قال — يؤتم القوم اقرهم
 وافقهم فان زادوا احداهم بالفقه والاخر بالقرأة
 فلا فقه اولى استويا قدم اشرفهما واستهما فان استويا
 قدم اولهما هجرة فان استويا قدم اودعها فان استويا
 اقرع بينهما وصاحب البيت احق من غيره وصاحب
 المسجد احق من غيره والسلطان احق منهما واما المجدد
 والبالغ اولى من البصير والمحاضر اولى من المسافر والحر
 اولى من العبد والعدل اولى من الفاسق وغير ولد الزنا
 اولى من ولد الزنا والبصير عندي اولى من الاعرج وقيل هو

والبصير

والبصير سواء وبكره ان يامر الرجل قوما واكثرهم
 له كارهون ولا تجوز الصلوة خلف كافر ولا مجنون
 ولا محدث ولا محس ولا خنثي خلف امرأة ولا خنثي ولا
 طاهر خلف المستحاضة وقيل يجوز ذلك ولا يجوز
 صلوة قاري خلف امي ولا اخرس ولا ارج ولا شغ
 في احدي القولين ولا تجوز صلوة الجمعة خلف من
 يصلي الظهر وفي جوارها خلف صبي او متنفل قولا
 ولا تجوز صلوة خلف من يصلي صلوة تخالفها في الافعال
 الظاهر كالصبي خلف من يصلي الكسوف والكسوف
 خلف من يصلي الصبح فان صلى احدها ولا خلف احدها
 فلا ولم يعلم في علم اعادة الامن صلى المحدث فانه لا اعادة
 عليه في غير الجمعة وتجب في الجمعة وقال الامام الحنفية
 الافقه احق بها وقال الامام مالك الاقران ثم الاورع
 ثم الاشرف ثم اقدم هجرة ثم احسن وجه وقال الامام
 احمد كالقول وله في البعض خلاف ووافقه ابى يوسف

وقال الامام ابى حنيفة لا يجوز امامة النساء والصبيان
للرجال وكرم امامة العبد وقال الامام مالك لا يقضى
بعبد في عبد وجمعة ومبتدع وقال الامام احمد ان كان
بتا ويل لا وقال الامام الشافعي يجوز امامة الاعمى
وقال الامام ابى حنيفة نكرم امامة الاعمى ولا يقضى
مصلّى الفرض بالمنفل ولا بمن يصلى فرضا اخر ويصح
المنفل بالمفرض بالاجماع وقال الامام ابى حنيفة
لا يصح غير مومى بمومى ويصح اقتدى متوفى بميتهم وقيام
بقاعد وغاسل بما سيج بالاجماع الا في قول الامام مالك
والامام محمد في قول ايضا قايم وقال الامام ابى حنيفة
يصح صلوة الواحد خلف الصنف وفي قول يكرم وقال
الامام احمد تبطل وقال الامام الشافعي لا يمنع متابع
الجماعة لغيره ولو جرت فيه السفن وكذلك الطريق
وقال الامام ابى حنيفة يمنع اذا كان الطريق يجري فيه العجالة
والنهر السفن وقول الامام مالك كقول الشافعي وما روي

ذلك لا يمنع بالاجماع وكرم بعض العلماء تطويل الامام
لما ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما بلغه
عن معاذ بن جبل انه طول في امامته بالقوم فقال
عليه السلام افتان انت يا معاذ **فصل في القراءة**
قال الامام الشافعي لا بد من الفاتحة ولا تصح الا بها
وتجوز على المأموم ايضا وقال الامام ابى حنيفة تفتح
بآية وقال الامام مالك والامام احمد لا بد من قراءة
الفاتحة وقال الامام محمد وابي يوسف لا بد من ثلاث
آيات او آية طويلة وعند الحنفية نكرم القراءة خلف
الامام وفي قول الشافعي والحنبلة الا في يسبح بقدرها
وقول ابى حنيفة يسكت بقدرها وفي التشيع ستر القول
لمشايخ الحنفية ويصح عند ابى حنيفة القراءة بالفارسية
فصل فيما يفسد الصلوة ويكرم قال الامام الشافعي
اذا سبق الحدث المصلّى او حن او احتلم او اغشى عليه طلبة
صلوة وقال الامام ابى حنيفة يتوضأ ويبنى و

الا ستيناً افضل وقال الامام مالك واحدا كما قال
 الشافعي ومن راي ما او مضت مدة مسجده او نزع خفته
 بعمل يسير او يعلم اني سورة او وجد عارثيا او قد رمو
 او تذكر فابته او استخلف امينا او طلعت الشمس في
 الفجر او دخل وقت العصر في الجمعة او سقطت جيرة عن بر
 او زال عذر المعذور بطلت بالاجماع الا في التذكر عند
 الشافعي وقال الامام الشافعي لا يبطل بتكلم
 ناسيا وخطا وجاهلا بتحريم وقال الامام ابو حنيفة
 يبطلها التكلم وقال الامام مالك اذا تكلم عدا تبطل
 وقول الامام احمد كقول الشافعي ويبطلها الا ين
 والناوه بالاجماع وفي قول للشافعية لا وايضا عند
 ابو يوسف لا يبطل وقال الامام مالك اذا كان لا صلاح
 صلاة والدعا بما يشبه كلامنا ففيه اقوال وللإمام
 احمد في ذلك قولين والاصح ما وافق قول الشافعي ولا
 يبطل بالحمد لله ويرحمك الله بالاجماع وفي قول للشافعية

لا تبطل ببكاء من وجع او مصيبة وقال الامام ابو
 حنيفة تفسد وقول الامام مالك والامام احمد كقول
 الشافعي واذا قال لا اله الا الله لا يكره عند الشافعي
 وجوز ذلك الى حنيفة للاعلام وقول الامام مالك
 والامام احمد وابي يوسف كقول الشافعي وقال
 الامام الشافعي القراءة من المصحف لا يفسد وقال ابو
 حنيفة تفسد وقال الامام مالك والامام احمد
 وابي يوسف ومحمد كقول الشافعي وفي الصحيح عن الاما
 مالك والامام احمد في النفل فقط وهو المعتمد لا
 تفسد وتفسد في الفرض وقال الامام الشافعي
 من اكل وشرب عدا في صلاة فسد وعنده ابو حنيفة
 تفسد بالعد وغيره وقول الامام مالك كقول الشافعي
 وقول الامام احمد كذلك الا في الشرب في النفل فيه
 قول انه لا تفسد ولو وضع سكره او ما يذوب فيه
 او دخل خلقه او اكل ما بين اسنانه قدر غصة بالاجماع

تبطل والعمل الكثير والفهمية والضحك تبطل ايضا
بالاجماع والتبسم ومروما لا يبطل بالاجماع الا عند
احد في الكل لا سود وفي قول للشافعية لا يبطل تردد السلا
بالرأس اوبيد وكرم فعل ذلك الامام الحنفية وبكر
السلام على المصلي الا في رواية عن مالك وقول الامام
الحنفية بكر المصلي ترعة بلا عذر وعقصر شعرم وكف
نوبه وسدله والتشاوب والتمطي وغض عينيه فيها
وقيام الامام في الطاق لا يجزئه فيه وعند السلاوة
لا وقال الامام ابو حنيفة ولا باس بقتل الحية والعق
ومحور الصنوعة خلف قاعد يتحدث الى سيف مصحف
معلق او شمع او سراج وكرم الامام مالك الصلوة
تجاهه قوم يتحدثون **فصل في العز والنوا**
الامام الشافعي هي سنة مؤكدة وقال الامام الحنفية
واجبة وقال الامام مالك والامام احمد ومحمد وابي
يوسف كقول الشافعي وفي رواية عن ابى حنيفة سنة مؤكدة

ويقائل قوم تركوها بالسلاح وهي عند الشافعية اكثرها
احد عشر ركعة وادناها واحدة وعند الحنفية ثلاث
ركعات بتسليمه وعند الامام مالك واحدة قبلها
شفع وعند الامام احمد كالشافعي وادنى الكمال ثلاث
بتسليمتين وفي ذلك قول للشافعية وعند الشافعية
القنوت بعد الركوع وعند الحنفية قبل الركوع ولما لا يكتف
اقوال والمنا بلة كالشافعية وبعد الظهر والمغرب
ركعتان بالاجماع وقبل الظهر والجمعة اربعا والحنفية
بعد الجمعة اربعا وعن ابى يوسف سنت وبأخذ الطحاوي
واكثر المشايخ وعند الحنفية يتبع القانت العز لا الفجر
وقال الامام الشافعي العز اطوله افضل وقال
الامام الحنفية لا يقنت المصلي في الفجر وعند الامام
مالك ركعتي الفجر مندوب لاسنة ونافلة البيت
بالاجماع تجب القراءة فيها ويتنفل قاعدا مع العدة على
القيام ابتداء وبنا بالاجماع لا عند ابى يوسف ومحمد في قولنا

وراكبا خارج المصر بالإجماع الآتي قول المالكية ويبنى
 بنزوله لا بعكسه وسنرى في رمضان عشرون ركعة
 بعشر تسليما بعد العشاء قبل العز إلا عند الإمام مالك
 ستة وثلاثون وفعالها بالحنم بالجماعة أفضل في غالب
 أقوال المشايخ إلا عند الإمام مالك في البيت أفضل
 لمن قرأ وقبل الأفضل أن يقرأ في كل ركعة مائة وثلاثين
 إلى تنفير الجماعة وبه افتوا الحنفية وجب بعض مشايخ
 العلم القراءة في ذلك من الحاكم إلى الإخلاص بسورة في
 الأولى والآخلاص في الثانية **كذلك** بالفاخرة
 في كل ركعة **فصل في إيراد الفريضة** قال الشافعي
 لا يترك سنة الفجر بل إن فاتته يقضيها وقال الإمام مالك
 حنيفة إن خاف فوت الفجر ترك سنته وللمالكية أقوال
 وللحنابلة رواية يقضيها وحدها وقال الشافعي يقضي
 العصر والفجر بعد وعند الحنفية يقضي الأربع قبل الظهر
 في وقت قبل شفعه ويتطوع قبل الفرض إن أمن خوف

الوقت

الوقت والآلا بالإجماع وقال الإمام الشافعي يجوز
 قضاء فائته في الأوقات المنهية وقال الإمام أبي حنيفة
 لا يصح إلا عصر يومه عند غرويه وقال الإمام مالك
 والإمام أحمد كقول الشافعي وفي قول الحنفية تسقط
 بضيق الوقت وكثرة الفوائت أو النسيان وبه قال
 الإمام مالك وللحنابلة في ذلك أقوال
فصل في السهو قال الإمام الشافعي يجب تجديد
 قبل السلام بتشهد وتسليم وعند الإمام أبي حنيفة
 يجب بعد السلام وعند الإمام مالك في الزيادة بعد
 وفي النقصان قبله وعند الإمام أحمد كما عند الشافعي
 وعند الشافعي يستحب بترك سنة وهي سنة أيضا
 وعند الإمام أبي حنيفة يجب بترك واجب لا فرض
 وإن تكرّر **قال** الإمام مالك والإمام أحمد
 كقول الشافعي وللمالكية قولانها سنة في الزيادة
 ولو سهى الإمام ولم يسجد للسهو يسجد للمأمور قول

قول الشافعية وقول الحنفية ان يسجد الامام سجدا
 والا فلا وقول المالكية والمناابلة كقول الشافعية
 وان سهرى المأموم لا يسجد وعند الشافعي ان فعل
 ما لا يبطل عدم الصلوة كالاتفات والمظنة و
 المظناتين لم يسجد للشهر وقال في حنيفة ولو
 بنية القطع يسجد للشهر والامام مالك والامام
 احمد الا في قولهما **فصل في فضل الرب** قال الامام
 الشافعي اذا عجز عن القيام صلى قاعدا ويقعد مترقباً
 في احد القولين ومفتر شافيا في الاخر وهو الاظهر فان
 عجز عن القعود صلى مضطجعا على جنبه الايمن مستقبلاً
 القبلة بوجهه ويومئ بالركوع والسجود ويكون
 السجود اخفض من الركوع فان عجز عن ذلك او لم يطيق
 ونوى بقلبه ولا يترك الصلوة مادام عقله بانيا
 فان قد عجز على القيام في ابتداء الصلوة او القعود انتقل
 اليه واتم صلاته وان كاليه وجع او وجع العجز

فلا فيل

فان قيل له ان صليت مستلقياً امكن مداواتك
 وهو قادر على القيام احتمال ان يجوز له ترك القيام
 واحتمال ان لا يجوز وقال الامام ابو حنيفة كمال
 الامام الشافعي غير انه لا يومئ بعينه ولا بقلبه
 ولا بجانبه ولا يرفع شيئاً يسجد عليه وقول الامام
 مالك والامام احمد كقول الامام الشافعي ووافقه
 زفر وقال في حنيفة لو قدر على القيام لا الركوع
 والسجود او في قاعدا وعند الثلاثة يخني قائماً بحسب
 طاقته او يخني برقبته **فصل في صلوة المسافر** قال
 الامام الشافعي اذا سافر في غير معصية سفر ابلغ شهر
 ثمانية واربعين ميلاً بالهاشمي فله ان يصلي الظهر
 والعصر والعشا ركعتين ركعتين اذا فارق بنيان
 البلد او خيام قومه ان كان من اهل الحياض والفضل
 ان لا يقصر الا في سفر يبلغ مسيرة ثلاثة ايام ويبطل
 القصر باقامة اربعة ايام خارج عن الدخول والخروج

وقال الامام ابى حنيفة من سافر وجا وبيوت مصر مريدا
سير اوسطا ثلاثة ايام في بر او في بحر او جبل قصر الرباعي
وتوالتهم وقعد في الثانية صبح والآلا وبقصر حتى يدخل
مصر او ينوي اقامته نصف شهر في بلد او قرية لا بمكة
وقال — الامام مالك كما قال الشافعي وقال الامام
احمد مدة اقامته بصلي فيها اكثر من عشرين صلاة قال
الامام الشافعي يقضى الفايضة في السفر اربعا وقال —
الامام ابى حنيفة يقضى على حكم القصر ركعتين وقول الامام
مالك والامام احمد كقول الشافعي وقال الشافعي يجمع بين
ظهر وعصر ومغرب وعشاء في سفر في وقت الصلاة
وفي حضر لمطر في وقت الاول منها وقال الامام ابى حنيفة
لا يجمع بين صلاتين في سفر الا بعرفة والمزدلفة وقول
الامام المالک والامام احمد كقول الشافعي وفي
قول للامام مالك في المغرب والعشاء فقط للمطر
والوجيل **فصل في الجمعة** قال الامام الشافعي

وفي النوازل ركعتان ما يدرى او جمع ما يدرى
او جمع ما يدرى في حضر فقلان فهذا اقرار
وتوالت جمع ما يدرى او جمع ما يدرى فهذا اقرار
فهذا صفة الاجزاء بالمشهور

من لزمه

من لزمه الظهر لزمته الجمعة الا البعد والمرأة والمسا
والمقيم بموضع لا يسمع فيه النداء من الموضع الذي
تقع فيه الجمعة والمريض والمقيم بمريض يخاف ضياعه
ومن له قريب يخاف موته ومن يتل ثيابا بالمطر
في طريقه ومن يخاف من ظالم فلا جمعة عليهم ولا تقى
الجمعة الا بشروط احدها ان يكون في ارضه مجتمعة و
الثاني يكون في جماعة والثالث ان تقام باربعين
نفسا احرارا بالغين عقلا مقيمين يصنع لا يضعنون
عنه شتا ولا صيفا الا طعن حاجة من اول الصلوة
وقال — الامام ابى حنيفة شرطها مصر وهو موضع
له امير وقاضي ولحقية في ذلك اقوالها لا تقى الا
في موضع واحد وقيل يجوز اذا كان بينهما فاصل كنه
وما شبه ذلك وفي قول اذا كثرت الناس حتى لا يسمعهم
في موضع واحد اقامته الجمعة جائز تعداد المساجد ونقح
بثلاثة انفس والامام وما فوق ذلك وفي قول لا

يوسف يصح باثنان وقال الامام مالك لا بد من
عدد يمكنهم الاقامة الا انه منع ذلك في الاربعة والمائة
عند ثلاثة امينال وقال الامام احمد لا بد من موضع
يستوطن به اربعون حرا ذكر او في قوله ابتدائها
قبل الزوال وقال الامام الشافعي يجب تحميد وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة اية وموعظة وقال
ابي حنيفة لو تحميد او تسبيحة او تهليله جاز وقفا
صاحبه لا بد ما يسمى عرفا وقال الامام مالك كقول
الامام ابي حنيفة وفي رواية عنه كقول الشافعي
وقول الامام احمد كالشافعي **فصل في العبد**
قال الامام الشافعي هي سنة مؤكدة وقيل فرض على الكفا
فان اتفقوا اهل البلد على تركها من غير عذر قولوا وقتها
ما بين ان ترتفع الشمس الى الزوال وبسبب تقديم
صلوة الاضي وتاخير صلوة الفطر فان فاتته قضاها
في اصح القولين والسنة ان يمسك في عيда الاضي

الى ان يصلي وبما كل في الفطر قبل الصلوة وتقام الصلوة
في الجامع فان ضاق عليهم صلوا في الصحراء وقال
الامام ابي حنيفة تجب صلواتها وفي قوله اتمها سنة
وهي في الجمعة كالشروط غير الخطبة ويخرج وهو بكرم
في طريقه ووقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح الى الزوال
وهي ركعتان يكبر بعد الافتتاح والثناء ثلاثا ثم يقرأ
وفي الثانية يقرأ ثم يكبر ثلاثا **كبر للركوع**
وقال الامام مالك في الاولى ستا وبه قال الامام
احمد **فصل في الكسوف والاستسقاء** قال الامام الشافعي
صلوة الكسوف سنة مؤكدة ووقتها وقت الكسوف
الى وقت الانحلال فان فاتت لم يقض وان بقا في جماعة
يجت بصلي الجمعة ويناد لها الصلوة جامعة وهي
ركعتان في كل ركعة قيامان وقرآنان وقعودان يستحب
ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة طهيلة
وقال الامام ابي حنيفة يصلي امام الجمعة للكسوف

ركعتين كالنفل ولا يحط ببعدها ويسن تطويل
 القراءة والدعاء حتى ينجلى الشمس بالإجماع وقال الامام
 مالك والامام احمد كقول الشافعي وقال الامام الشافعي
 تسن صلوة الاستسقاء جماعة ويحصر بالقرأة
 ويكبر كالعيد ويقرب الامام والمصلين اريدتهم
 وقال الامام ابو حنيفة لا تسن صلوة الاستسقاء
 وانما هو دعاء واستغفار ولا يقرب فيه رداء
 وقال صاحباه يسن ويستحب اخراج الاطفال
 والشيوخ والعجائز واذا اشتد الخوف بعد وجوبهم
 الامام طائفتين احدها كالآخرى في الفعل والحضور
 كل واحد على انفراد وقال الامام مالك يسن ولا
 يكبر فيها بل بجماعة ويحصر بالقراءة وقول الامام احمد
 كقول الشافعي قال صلوا فيها للحرف ثم بتين بخلاف
 تجب الاعادة بالاجماع الا في قول الشافعي ورواية
 عن احمد بن حنبل **فصل صلوة الجنائز** يستحب

لكل حدان يكثر ذكر الموت بالاجماع قال الامام الشافعي
 الصلوة على الميت فرض على الكفاية والسنة ان يفعل
 في جماعة واولى الناس بذلك ابوه ثم جده ثم ابنه
 ثم ابن ابنه على ترتيب العصبة فان استواء النساء
 في الدرجة قدم استنهما وان اجتمع قدم المناسب
 في الاصح وان اجتمع جنايز قدم الى الامام افضلهم
 ويقف الامام عند صدر الرجل وعند عجز المرأة
 وينوي ويكبر اربع تكبيرات ويرفع معها
 اليدين بقرآن في الاولى الفاتحة وفي الثانية يصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثالثة يدعوا
 للميت المعتاد وقال الامام ابو حنيفة اذا حضر
 الميت وقبل الى القبلة وعمضت عيناه وشدت
 لحينه بعد نزع الروح ووضع على تحت واستترت
 عورته وغسل بماء مغلى يسدر ولا يسرح شعره
 ولحيته ولا يقض صفره الا عند الشافعي وكفن

في قبض واذا روفقا فة وحل في الغش الى المصلي
 فاحت بالصلاة السلطان ثم الفاتح امام المحي
 ثم الوحي وهي اربع تكبيرات بنسب بعد الاولى وفي
 الثانية يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وبعد
 الثالثة يدعوا وبعد الرابعة يسلم يمينا ويسارا
 اول الامام مالك اقول وقال الامام احمد
 يسلم عن يمينه فقط ومن مات ولم يصلي عليه
 يصلي على قبره فعند الشافعي ابد او عند الحنفي مالم
 ينفسخ ويصلي على الغائب عند الشافعية والحنابلة
 وفي قول الشافعية والحنابلة الى شهر من كان غائب
 او حاضر ومن لم يستهل لم يصلي عليه بالاجماع وقال
 بعض المشايخ ان وجد بباطن مسه كانت حاملا
 وله ينجح شق جانبا الايسر واخرج منه وان اخطأ
 اموات المسلمين والكفار يصلي عليهم بنية المسلمين
 والمشي قدام الجنازة للشافعية وخلفها للحنفية

وعن احمد خلف الرجل فقط ولا يخرج من القبر ولا
 يخصص بالاجماع ولهم في بعض الاقوال انا كانت لا تخرج
 مغسوبة يخرج ويكرم الجالس على باب الدار والنوح
 وشق الجيوب وضرب الجذود بالاجماع ويجب على
 الوالي المنع ويستحب التفرقة بالاجماع فالشافعية
 بعد الدفن وقيل في ثلاثة ايام والحنفية قبل الدفن
 ولا باس بالتفرقة بعد وعند المالكية والحنابلة .
 كالشافعية **فصل في الشهيد** قال الامام الشافعي
 هو من قتله الكفار باي شيء كان فقط وقال الامام
 ابو حنيفة هو من قتله المشركون او وجد في المعركة
 جريحا او قتله المسلمون ظلما ولم يجد فيه مال فانه ^{يغسل}
 ان كان عاقلا بالغ طاهرا او يصلي عليه ويكفن في
 ثيابه وينقص ويؤاد مراعاة لكفن السنة وينزع عنه
 الفرو والخشوخ والخلف والسلاح فان اكل او شرب
 او تداوى او وصى بامور الدنيا او باع او اشترى او صلى

أو حمل من المعركة جثا أو أوتة حية أو عاش أكثر من يوم
 غسل والمقتول حدا أو قصا صا يغسل ويصلى عليه
 والبغاة وقطاع الطريق لا يصلى عليهم وقال الإمام
 مالك لا يغسل لوبقى أقل من يومين وقول الإمام
 أحمد كقول الشافعي ومن قتل نفسه غسل وصلى عليه
 بالاجماع **فصل** ويستحب ممن أريد قتله أن
 يصلى ركعتين الصلوة المعتادة وهي سنة خيب
 رحمة الله عليه معمول بها وهو من الصالحين كان أسيرا
 عند الكفار فقتلوه ظلما وراية بعض سنة الكفار
 في زمن الشتاء ياكل عينا وهو موثق عندهم في
 الحديد فآخبرت القوم فلم يعنوا ورواه البخاري في
 صحيحه **فصل في الزكوة** قال الإمام الشافعي
 تجب على حر مسلم نأى الملك على ما تجب فيه الزكوة فاما
 الكاتب فلا زكوة عليه وكذا الكافر أصليا وفي المال
 المنصوب والضال والدين على المأطل قولاً أصحهما

انها تجب وقال الإمام أبي حنيفة تجب على حر مسلم عاقل
 بالغ مالك نصا بحول غيره حاجته الأصلية لا على صبي
 ولا على مجنون لم يبق ولا مديون وقال الإمام مالك
 تجب على المديون في الموات فقط ووافقه الإمام أحمد
 ولها تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي
 وفي الزروع اقوال مختلفة وكذلك الثمار فالشافعية
 لوجبها في الحنطة والشعير والدخن والدررة والارز
 وما شبه ذلك والقطينة وهي العدس والحصر
 والماش والبا فلا واللوبيا والهمطان ولا في شيء
 من الثمار الا في الرطب والعنب وقال — في القدر
 تجب في الزيتون والورس والقرطم والحنفية تجب
 العشر في مستقاء سماء أو سبع وان قل ولم يبق غير حطب
 وقصب ووافق الإمام مالك بعض قول الشافعية
 وعند الحنابلة في كل ميكل ولا يجب في السعف
 والنبت بالاجماع وعند الشافعية يجمع عشر خراج

وعند الحنفية لا يجمع في عشر وخراج وعند المالكية
والحنابلة كالشافعية ونجب في المواشي كالابل
والبق والغنم والجاموس ومساق الصقر اذ لم يكن
وحشة والحنبل في بعض المذاهب **فصل في صدقة الفطر**
والشافعية توجبها على مالك فاضل قوت يوم العيد
عن الغروب ليلة العيد عن نفسه وطفله الفقير
وقال الامام ابو حنيفة تجب على حر مسلم ذي نصاب
فضل عن مسكنه وثيابه واثائه وفرشه وسلاحه
وعبد صبح العيد وقال الامام مالك والامام احمد
كالشافعية وعند الشافعية جوزا خراجها من اول
رمضان واصل صدقة الفطر عند الحنفية كما ذكر
وعند الشافعية لفظ زكاة **فصل في المهر**
فقير ومسكين وعامل ومكاتب ومديون
ومنقطع الغرارة والمنقطع من الخراج وفي ذلك اقوال
وشروط وايضا ولا يبنى بها مسجد ولا يكفن ميت

ولا يقضي دين بالاجماع **فصل في الصوم**
هو ترك الاكل والشرب والجماع وهو من الصبح الى المغرب
وبصام بروية الهلاك او كما لشعبان وتختلف
الروايات باختلاف المطالع ويفطر مع الناس بالاجماع
عند الرويا او تحككة العدة قال الامام الشافعي يكفي
عدلان وقال الامام ابو حنيفة يقبل شهادة الواحد
العدل الحر والعبد والمرأة في ذلك سواء ولا يفسد
احلامه وانزال بنظر وارده او الكحل او الخيم او قبل
او اغتصاب او غلبه القي او فطر جليله او دخل حلقه
دباب او غبار او اصبح جنبالم يفطر وقال الامام
مالك لا بد من جمع للرؤيا ولو اكل وشرب قضا وكفر
ولا بد من عدلين ويكفي بهما وقال الامام احمد والغيا
اذا دخل الخوف والحجامة يفسد **فصل في الاعتكاف**
قال — الامام الشافعي الاعتكاف سنة ولا
الا بالند ولا تصح الا في مسجد بالنية والافضل الصوم

ويصح بلا صوم **وقال** — الامام ابي حنيفة يعتكف
 في مسجد يقام فيه للمسن جماعة واقبله نفل وساعة
 والمرأة تعتكف في مسجد بيتها وعند الامام مالك
 لا بد من يوم كامل وفي رواية عن الحنفية كذلك
 وعند المالكية تبطل محروجه الى حاجته **وقال**
 الامام احمد من اراد الا اعتكاف فليكن ليلة سبع ^{عشر}
 من رمضان وقوله ذلك لترجيح ليلة القدر ويصح
 بغير ذلك وعند الشافعية والمالكية تطيب ليلة القدر
 في الافراد **وقول** الامام ابي حنيفة هي تدويره وفي
 رواية في كل السنة وعند صاحبه **لا فصل**
في الحج وهو فرض على كل مسلم بالغ عاقل كامل
 الاوصاف الشريطة بالاجماع **وقال** الامام
 الشافعي الكافر الاصل لا يجب عليه ولا ينفع منه
 واما المرتد يجب عليه ولا يصح منه واما المخور لا يجب
 عليه ولا يصح منه واما الصبي ولا يجب عليه ويصح منه

ولا استطاعة بنفسه ان يكون صحيحا واجدا للزاد
 والمال ثمن المثل في الدهاب والاياب وان يكون
 واجدا لراحلة تصلح لمثله ومن وجب عليه الحج وما
 ولم يحج وجب فضاوة عنه من تركه **وقال** الامام
 ابي حنيفة الحج فرض على الفور وعند ابي يوسف على
 التراخي ولا بد من امن الطريق **وقال** الامام مالك
 يجب بلا زاد ولا راحلة بالكسب اذا اعتاد المشي
وقال الامام احمد في رواية على التراخي وامن الطريق
 شرط واما مواقيت الاحرام ذوالخليفة وذانحرف
 وحجفة وقرن ويلزم **فائدة** اذا احرم الحج متقلدا
 مذهب الامام احمد فلا يقع نكح ارا اللبس نكح ارا الفد
 وهذه فضحة عظيمة لذوى الضمور **فصل في الجنائيا**
 من طيب عضو يجب عليه دم بالاجماع وفي قول الحنفية
 صدقة **وقال** الامام الشافعي من خضب رأسه
 بجنا لا شيء عليه وقول له في شعر الرأس والحجبة.

فقط دم وقال الامام مالك لو خضب كفه
 بحيث اوارهن بزيت وقال الامام احمد وقت
 الحج من طلوع فجر عرفة الى مزدلفة بعد الغروب
 والاخصار بعدوا او مرض عند الشافعية بخال
 وعند الحنفية يبعث شاة يذبح عنه في الحرم
 والمالكية بغير هدي وقول الامام احمد كالشافعي
 والهدى ابل وبقر وغنم وشاة فعند الشافعية
 يأكل من هدي منعة وقران وعند الحنفية
 يأكل من هدي تطوع ومنعه وقران فقط وعند
 المالكية من الجميع والحنابلة ما اثناسه في الحل
فصل في النكاح قال الامام الشافعي نكاح
 له النكاح من الرجال هو جائز التصرف فان كان
 غير محتاج اليه كره له وان كان محتاجا استحب له
 ان يتزوج والاولى ان لا يزيد على امرأ واحدة وهو
 وهو مخير في نفسه بين ان يوكل وان يعقد بنفسه

وقال

وقال ابو حنيفة هو عقد يوجب حل البضع قصدا
 وهو سنة وعند التوفان واجب وهو افضل
 من التحلي بالعبادة الشافعية وينعقد بايجاب
 وقبول وضيعة لمضى واحدهما وينعقد بلفظ
 النكاح والتزويج وبما وضع لتمليك عين في الحال
 وقال الامام مالك بلا شرط الا على
 وقال الامام احمد ينعقد عند عديين وعند ثلثي
 العاقدين بالاجماع **فصل في الرضاع** قال الامام
 الشافعي اذا مص الرضيع من ثدي امرأة خمس رضعا
 مشبعات حرم ومدة الرضاع حولين كاملين
 وقال الامام ابو حنيفة اذا مص الرضيع من ثدي امرأة
 ادمية في وقت معين حرم به وان قل ومدة الرضاع
 ثلاثون شهرا وقال الامام مالك حولين وهو حرم
 وقول الامام احمد اذا رضع ثلاث رضعات وقع
 التحريم والمدة سنتين ايضا **فصل في الطلاق**

قال الامام الشافعي بفتح الطلاق الا من البصير
والسكران ومن زال عقله بسبب ومن اكره
اذا قال لامرته طلق بنفسك فقالت في الحال طلقت
وقع الطلاق وان اضرته ثم طلقت لم يقع وقال
الامام ابو حنيفة الطلاق رفع قيد النكاح تطبيقها
في طهر خال عن وطئ وتركها حتى تنقض عدتها وغير
الموطوءة تطلق للسننة ولو حايضا وقال الامام
مالك لا ووافقه زفر واذا طلقت ثلاثا في جوف
واحدة عن المالكينة وقال الامام احمد كقول الشافعي
الا في رواية **فصل في الرجعة** استدامة نكاح في
عدته ونقض في غيرهم غلبة في مدخوله ولم ترض
براجعتك ومخوف بالاجماع وقال الامام الشافعي
بالجماع للرجعة ونذوب الاشهاد عليه وقال الامام ابو
حنيفة وبما يوجب حرمة المصاهرة وقال صاحب الفقه
قوله وقال الامام مالك كما قال الامام الشافعي

وقال الامام احمد نجب الاشهاد بعد عدتها وكذا
مجنة مضت عدتها لا يصح بالاجماع **فصل**
في الابدان فلو وطئها في المدة كفر وسقط الابدان بالاجماع
وقال الامام الشافعي التقريبي طلقة بجمعة
ولحاكم ان يضيق عليه حتى يطلق او ينفق وقال الامام
ابو حنيفة هو حلف على ترك قربانها شهر او اكثر
وقول الامام مالك كالشافعي وقول الامام احمد
متى قدرت جامعتك **فصل في الخلع**
هو فصل من نكاح والواقع به وبطلاق على ما لا يابن
ولزمها المال بالاجماع وقال الامام الشافعي رجعي
وفي قول الشيخ وقال الامام ابو حنيفة يكرم له احد شي
ان نشر وان نشر الزيادة على المسمى وقال الامام مالك
فيها لا وعن الامام احمد الزيادة فيها **فصل في الظهاد**
وهو تشبيه منكوعة بحرمة عليه فان ظاهره في
نصفها او ربعها او اقل او اكثر وقع بالاجماع وقال الامام

الشا فعي ليس عليه تكفير في الجريد وقال الامام ابي
 حنيفة لا بد من التكفير وقال الامام مالك هي ارادة
 وطى مع استدامة العصمة وقول الامام احمد كاشا
فصل في اللعان فاذا يلاع عن ترتيب وهذا
 المحل بالزنا بالاجماع وقال الامام الشافعي شهادتان
 قايمة مقام حد القذف في حقه وقول موجه لحد
 كقذف الاجنبية وقال الامام ابي حنيفة متوكة
 بالايان مقرونة باللعن فالقذف بالزنا او في نسب
 ولدها فطلبه لموجه وصح شاهدها وهزم من
 يحد فاذنهما ثلاثا فلو ابي هو او هي يحبس حتى يلاعن
 او يكذب نفسه فيحد او يصدق فلا حد ولا لعن
 وقال الامام مالك يحد ولا يحبس وبه تقول
 الشافعية وقول الامام احمد كقول الامام مالك
فصل في العتق فان قال وطئت وانكرت
 وبتيت انها بكر خبرت وان كانت ثيبا صدق

بحلفه بالاجماع وقال الامام الشافعي الفرقة فسخ
 وقال الامام ابي حنيفة هو من لا يصل الى النساء
 ويصل الى الثيب الا البكر او كان مجبوا ان طلبت
 الفرقة وكذلك في الحفى يفرق ولو اختارته بطل
 حقها وقال الامام مالك بما يمنع الوطى وقال الامام
 احمد كالشافعي **فصل في العدة** وتولد تحضن بالاجماع
 وموت باربعة اشهر وعشر بالاجماع والحامل وضئها
 بالاجماع والامنة قران ونصف المقد بالاجماع قال
 الامام الشافعي من طلق امرأته بعد الدخول ما وجبت
 عليها العدة وان طلقها بعد الخلوة ففيه قولان
 ومن وجبت عليها العدة وهي حامل عندك بوضع
 الحمل واطول مدة الحمل عند الشافعية اربع سنين
 وقال الامام ابي حنيفة هي تربص بغير المرأة بعد زوال
 نكاح وشبهته كحرمة بالطلاق وفسخ بثلاثة حيضات
 الامام مالك مع حبضة في موطنه ولا لمن عاد حيفها

بعد شهر الحنف وقال الامام احمد في المنكوحة فاسدة
 او موطوءة بشبهة واحدة **فصل في النسب** قال
 الامام الشافعي باربعة نسوة يثبت وقال الامام
 ابى حنيفة اذا قال ان نكحتني فهي طالق فولدت
 لستة اشهر مذكها لزمه نسبه ومهرها وثبت
 نسب ولد معتد رجعي ولو لاكثر من سنتين
 ما بق بمضينة عدتها وكانت رجعية وقال الامام
 مالك لا بد من امرأتين وقال الامام احمد يكفي في
 ذلك امرأة واحدة عدلة ولمنكوحة لستة اشهر
 فصا عدا ان سكت ومجد فشهارة امرأة بالاجماع
فصل في الحضانة قال الامام الشافعي اذا تنازع
 النساء في حضانة الطفل قدمت الام ثم امهاتها الاقرب
 فالاقرب ثم ام الاب ثم امهاتها ثم الجد ثم امهاتها
 ولا حق لامرأى الى الام ثم الاخت للاب ثم الاخت للام
 وقيل تقدم الاخت للاب والام والاخت للام على

الاخت للاب والاول هو المخصوص ثم الحالة ثم العمة
 وقال في القديم تقدم الام ثم امهاتها ثم الاخوات
 ثم الحالة ثم امهات الاب ثم امهات الجد ثم العمة والاول
 الاصح وقال الامام ابى حنيفة اخت بالحضانة ام
 الولد قبل التزويج ثم ام الام ثم ام الاب ثم الاخت
 لابوين وقال الامام مالك الحالة اخت من الجد
 لاب وقال الامام احمد الاخت لاب اخت من الاخت
 لام وفي رواية للمالكية وبعض الحنفية يجبر الام على
 الحضانة فانه الاصح وفي قول حنيفة تنكح للمالكية والمدة
 عند حنيفة حتى يجتمعا وعند الثلاثة قد بسبع سنين
 وفي قول الشافعية والحنبلة ثمان **فصل في النفقة**
 قال الامام الشافعي يجب على الزوج نفقة زوجته
 فان كان موسرا لزمه مدان من الحب المقنن في البلد
 وان كان معسرا فاسوة مثله وقال الامام ابى حنيفة
 يجب للمرأة وكسوتها على زوجها بقدر حالها وبه يفتي

ولو مناعة نفسها المهر لا ناشئة وعند الكرخي بقدر حاله
 لا حالها وعند الحنفية تسقط بمضي المدة ما لم تكن
 مقدرة وقال الامام مالك ان عجز عن نفقة فزوجة
 بينهما وتقدر على قدر حالها وعند الامام احمد
 المتعاق ويحب سكنى الزوجة في بيت خال عن
^{وان حصلت نفقة بتعصبتها لا نفقة لها بالاجماع}
 اهله واهلها بالاجماع ويحب نفقة طفله الفقير
 بالاجماع ويحب نفقة الوالدين اذا فقر عند الحنفية
 وفي قول للشافعية فالحنابلة على الذكور الا نفي
 اثلاثا وشرط الشافعي الرمن او الجوز وفي قول للشافعية
 والمالكية لا نفقة في غير والد والحنابلة كقريب
 وادث **فصل في الاعناق** قال الامام الشافعي
 يقع العنق بالضرع من غير نية ولا يقع بالكناية الا
 بالنية ويجوز ان يعلق العنق على الاخطار والصفاء
 كبحي المطارد وهبوب الرياح وغير ذلك وقال الامام
 ابو حنيفة العنق اثبات قوة شرعية لمملوك من حر ولفظ

عنق وللمالكية في ذلك اقوال وقال الامام احمد
 ولو قال ذلك بلا نية صح ولو قال صريحا اعتقتك
 بغير نية منه عنق بالاجماع **فصل في التدبير**
 من دبر عبد فله استخدام وابعاده وتدبير الامنة
 لا يمنع الوطى والشكاح بالاجماع وحقيقته تعلو
 عنق بمطلق موت وقال الامام الشافعي ببيع قبل
 وقوع الشرط في قول وقال الامام ابو حنيفة
 حكم ولدها كحكمها وقال الامام مالك
 يباع في دينه في الحياة والموت وقال الامام احمد
 كقول الامام مالك **فصل في الاستيلاء** اذا ولدت
 امة من سيدها لم تملك بالاجماع وتوطى وتستخدم
 وتعرض وتزوج بالاجماع وفي قول عن المالكية لا تخرج
 وعنقت بموته وتسعى لغريمه بالاجماع وقال الامام
 الشافعي لا يثبت ولدها الا باقرار سيدها بوطئها
 وقال الامام ابو حنيفة ولدت بنكاح او زنا فملكها

في ام ولده وقال — الامام مالك اذا وطئها
 في دبرها يلزمه الولد وفي قول الامام احمد كذلك
فصل في الايمان من حلف يمينا على امرها
 او حال عدا غموس وظن الغوفاة في الاولاد ون
 الثاني بالاجماع وقال الامام الشافعي في الغور
 ولا يصح الا بالنية وبعمد الله وميثاقه وقال
 الامام ابو حنيفة البين بقوة احد طرفي الخبر بالمقسم
 وعلى ان منعقد فيه كفارة فقط وخطايا لا
 واليمين بالله او بصفة من صفاته وباقسم وحلف
 واشهد ولا يمين بعلم الله وقال الامام مالك
 من قال اذا فعلت كذا اكون كافرا ليس بيمين والمصحف
 يمين وكلام الله والقرآن وقال الامام احمد الحلف
 بالنبى يمين ومن قال فعلى غضب الله وسخطه و
 انا اذن او شارب خمر او اكل ربا ليس بيمين وقيل
 يمين عند بعضهم ولا يكفر قبل الحنث عند الحنفية وعند

الثلاثة يكفر **فصل في جامع الايمان** ان حلف
 ان لا يدخل بيتا معلوما فجعلت بستانا او مسجدا او
 حماما لا بالاجماع وقال الامام الشافعي من
 وقف على سطح البيت ليس هو دخول وقال الامام
 ابو حنيفة من حلف لا يدخل بيتا لا يجت بدخوله
 الكعبة والمسجد وقال الامام مالك اذا قال اسكن
 هذه فاقام يوما وليلة حنث وفي الاقل لا يعتبر
 وهو قول وقال الامام احمد من حلف ان لا يدخل بيتا
 فدخل الكعبة او المسجد حنث **فصل في اللود**
 قال الامام الشافعي اذا رنا العاقل البالغ المختار
 وهو مسلم او زحما او مرتد وجب عليه الحد فان كان
 محصنا فحد الرجم والمحصن من وطئ نكاح صحيح وهو
 حر بالغ عاقل فان وطئ وهو عبد ثم اعتق او صبي
 ثم بلغ او مجنون ثم افاق فليس محصن وقال الامام
 ابو حنيفة الحد عقوبة مقدرة لله تعا والزنا وطئ في ثلث

عن مالك وشبهه في قبل فيسألهم الامام ما هي تامة
وكيفية زمانه ومكانه اى الشهود وبشرط اربعة
قال يدينوا وقالوا لينا وطئها كالميل في المحلة او
بافواه اربعة في مجالس اربعة كلما رده وساله قال
وقال — الامام مالك يكفى افواه مرة ويضرب
قاعدا وقال الامام احمد لا بشرط اختلاف مجالس
فصل في حد الشرب قال الامام الشافعي كل شرا
اسكر كثيرا حرم قليله وكثيره ومن شرب المسكر وهو
بالغ عاقل مسلم فخنار وجب عليه الحد فان كان خرا
حد اربعين وان كان عبدا حد عشرين وقال الامام
الى حنيفة من شرب خمر فاخذ وريحها موجودا وسكران
وتوب بنبيذ وشهد رجلان او اقر مرة حدان علم
شربه طوعا وعند محمد لا بشرط الراجحة والنيذ
كالحنز وقال الامام مالك اقر وهو سكران وقد زال
عقله بحد وفي قول الامام احمد وفي الراجحة ايضا

وعنه اربعون سوطا وعند الحنفية والمالكية
ثمانون **فصل في حد الله** هو كحد الشرب بثبوت
بالاجماع وقال الامام الشافعي المحسن البالغ
العاقل العفيف وعلى الحر ثمانون وعلى العبد اربعون
في قول ومن قذف صغيرا او مجنونا او عبدا او
كافرا او فاجرا او من وطئ حراما لا شبهة فيه
عثره وقال الامام ابو حنيفة اذا قال لامرأة يا زينة
فقاتل زنت بك بطلا وقال الامام مالك
سقوط الاحصان بوطئ موجب للحد وقال الامام
احمد من قذف بتعريض فهو كالصريح وبين العلماء
اختلاف اذا ذنا وقذف وشرب خمر ففي قول بعض
الحنفية حد وعند الحنابلة لكل حد ولا حد
على قاذف مملوكه بالاجماع **فصل في التقدير**
من قال لمسلم يا زانية يا فاسق يا كافرا بحيث
بالص يا فاجرا منافقا يا اكل الربا يا شاربا الخمر

يا من يلعب بالصبيات يا ديوس يا مخنت يا ابن الفجأة
 يا زنديق يا قوطبان يا مؤاي الزواني والصوص
 يا حرام زاده فكل شبه من هؤلاء يجب عليها التعزير
 بالاجماع وعند الحنفية لو كان مملوكا او كافرا وفي
 قول يا كلب يا ابليس يا حمار يا خنزير يا تجم يا قفر
 يا جته يا بعا يا نوحا يا ولد الحرام يا عتارا يا ناكس
 يا منكوس يا سحر يا صفة يا كسحا يا ابله يا موسو
 ان كان المقلد له من الفقهاء والاشراف عز القائل وفي
 ذلك خلاف وفي التعزير ايضا خلاف قال الامام الشافعي
 في العبد تسعة عشر واقله ثلاث وقال الامام
 ابو حنيفة اكثره تسعة وثلاثون سوطا وقال الامام
 مالك لا حد له ومفوض للحاكم وقول الامام احمد
 كقول الشافعي وعند الحنفية يصح بلعيس والقهر والشم
 وعند المالكية ان التعزير واجب وليس لتعزير الجنا
 حد محدود بل هو مكرر لا جناه الحكم لا حجر عليهم

ولا يضيق

ولا يضيق فيما يرونه ردعا للجنات بالفعل من قليل
 الضرب وكثيره او من يتكذب بالقول او من ينادي
 بالهجر او من ردع بالنفي الى بلد آخر او من عقوبة باخذ
 المال او من ضرب عتق بالسيف على قدر ما يرونه كافيا
 ان من الجناه المفسدين من لا يردع اي ناديب
 كان وكذلك الطغاة المعتدين فلا بد لهم من الردع
 البالغ وفي ذلك عبرة لغيرهم ولا يحل اتباع الهوى في ذلك
 بل على وجه الحق وكثير ما وقع للمتقدمين ممن يقتد
 بهم بما شاؤوا للمصلحة العامة بحيث اتهم بالغوا في التعزير
 وبجاء وزوال الحدود والتعزير امر مشروع ناديبا واستصلا
 على ذنوب لم يشرع فيها حد ود لا كفارة وفي قول الحنفية
 خمسة وسبعون وقد صنفت كتابا وسميت
 كتاب التعزير في انواع التعزير وبسط القول فيه **فصل**
في السرقة قال الامام الشافعي اذا سرق بالغ عاقل مختار
 وهو مسلم او ذميا او مرتد نصبا با من مال من حرز مثله

لا شبهة له فيه وجب عليه القطع فان سرق
اقل من نصاب لم يقطع والنصاب ربع دينار
فان سرق ما يساوي نصابا لم تقضت قيمته
بعد ذلك بسقط القطع وان سرق طينوزا او
منها رايساوي مفصلة نصابا قطع وقيل الاوان
اشترك اثنان في سرقة نصاب لم يقطع احدهما
ومن سرق من غير حرز لم يقطع وقال الامام ابو حنيفة
السرقة احد مكلف حنيفة قد ثمن محوز فيوجب القطع
بدلك ويكفي اقراره مرة او بمن يشهد عليه الا عند
اليوسف وزفر لا يكفي اقراره مرة بل مرتين والا لا
وتوجعوا واخذ بعضهم قطعوا الجميع اذا اصاب
لكل نصاب قول ابو حنيفة والنصاب عشرة دراهم
مضروبة او قيمتها او دينار وله لا يقطع خشب حشيش
وقصب وسك وطير وصيد وزرع ومعمر ونورة
وفاكهة رطبة او من شجر لا ينوع ولم يزرع لم يجصد

واشربة ولا في دفاتر الحساب وقال الامام ايضا
ولا في صليب ذهب وزر وشطرنج ولا من زى
رحم ولا صبي حر ولو معه حلي ولا مصحف محلي وقال
الامام مالك يقطعوا السارق جميعا وان لم يصب
كل واحد منهم نصاب ويقطع سارق الصبي الذي
معه الحلي ومن سرق من ابويه وان علا يقطع وان
سرق من مغنم ومن حمام وتمايحرس وقال الامام احمد
لا بد من اقرار السارق مرتين ومن سرق باب دار او
مسجد قطع وغالب اقول الحنابلة كالشافعية
ولا يقطع سارق كلب ولا قعد ولا جناية ولا خلاء
ولا عند كبير بالاجماع ولا في نقي من انواع الملاحى
بالاجماع الا في قول للشافعية كما تقدم في البعض
ويقطع سارق السارق السلاح والابنوس والصندل
والفصوص والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والاواني
المخند من الخشب بالاجماع وفي ذلك بعض قول

فصل في قطع الطريق قال الامام الشافعي

من شرب السلاح وخاف السبيل في مصر وعزم وجب
على الامام طلبه فان وقع قبل ان يأخذ المال يقتل
عرزه وان اخذ نضابا لا شبهة له فيه وهو ممن يقطع
في السرقه قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وان اخذ
دون النضاب لم يقطع وفي قول يقطع وان قتل
اغتم قتله وان اخذ المال وقتل قتل مصلب وقيل
يصلب حيا ويمنع من الطعام والشراب حتى يموت
ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام وقيل حتى يسيل صده
فان بات قبل الوقع فقيه قولان قيل يسقط عنه
ما جنى وفي قول لا يسقط وقال الامام ابو حنيفة اذا
احد قاصد قبله جلس يموت وان قتله واحده
قطع وقتل وعن الامام محمد يصلب فقط وقال الامام
مالك امر قاطع الطريق موقوف الى الحاكم في القتل والصلب
والحبس وكذا من قطع بين مضرين وقال الامام احمد

يصلب قاطع الطريق القاتل ويستمر مصلوبا بقدر
ما يحصل التشهير وتوقف في امر من يفعل ذلك في
مصر وعن بعض العلماء انه اختار انواع العذاب
لمن ارتكب مثل ذلك ولزومه بما يجب عليه شرعا
وسياسة ردع للغير وسببا للامم **فصل**
في السير قال الامام الشافعي للجهاد فرض على الكفاية
سقط عن الباقيين ويستحب الاكثار من العمر ووفائه
في كل سنة مرة فان دعت الحاجة الى اكثر ففعل وقال
الامام ابو حنيفة اذا هجم العدو صار الجهاد فرض عين
وعلى الكفاية ابتداء ويدعوا ولا الى الاسلام فان
ابوا فالى الجزية فان قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا
والاستعانة بالله هي ابتداء المحاربة ويجازي بوابض
المجاينق واحراقهم واغراقهم وقطع اشجارهم وفساد
رزوقهم بلا جماع الا في قول الشافعية والحنابلة
يفعل بهم كما يفعلون وقال الامام مالك ولا يبطل

امن دى وقال الامام احمد يحاربهم كما يحاربوننا
فصل في الغنائم قال الامام الشافعي الغنيمة ما
اخذت من الكفار بالقتال وتلك بانقضاء الحرب
وخياره المال واول ما يبدأ منه يسلب المقبول
في دفع الى القاتل ثم يقسم الباقي على خمسة اسهم سهم
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح و
اهمها سد الثغور ثم الاهم فالاهم من ارزاق القضاء
والمؤذنين وغير ذلك من المصالح وسهم للفقير
وهم بنوها شتم وبنو المطلب لذلك مثل حظ
الانثيين يدفع الى القاضى منهم والدانى وسهم لليتام
الفقر وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل ويقسم
الباقى بين الغاميين للراجل سهم وللفارسان ثلاثة وقال
الامام ابى حنيفة ما فتح عنوم قسمة الامام واقراها
ووضع للجزية والحراج وقتل الاسارى واسترق ونحرم
ردهم وعقر مواش سق احراهما فتدج وتخرق وقال

الامام مالك صح ترك الاسارى احوا ادمه لنا
وعقر مواش فقط وبوجز القسمة الى دار الاسلام
وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح وفي
قول فى القوت وقال الامام احمد ويومن العبد المحرور
وعنه بسهم للبيعر **فصل في اسنيد الكفا**
قال الامام الشافعي اذا غلبوا الكفار طائفة
احرى من يود والجزية فلك ذلك المسلمون واستولوا
احد منهم ففي ذلك اقوال وقال لا يشتري مستان من
ومن اسلم لم يعق وقال الامام ابى حنيفة اذا سبأ
الترك الروم ملكوا اموالهم فلو غلبنا عليهم ملكنا
وان غلبوا على اموالنا وارضوا بدارهم ملكوها
وقال الامام مالك يملكون مدبرنا وكاتبنا ويأخذ
السيد بالقيمة ويفدى الامام لام ولد ولا يأخذها
سيداها بالقيمة ولا يدعها في ايديهم وقال الامام احمد
لاحق للمالك بعد القسمة فلو تكرر الاسر والشراء اخذ

الاول من الثاني بتمنه **فصل في المستامن** اذا دخل
باجل المسلمين حرم نفسه بشئ منهم بالاجماع وقال
الامام الشافعي من داه حربي او اذن حربيا وعقب
احدهما صاحبه وخرج اليه بعضي وقال الامام
ابي حنيفة لا شئ في الاسيرين غير الكفارة في الخطا كقتل
مسلم^{اسلم} ثمه وقال صاحبه يجب القود في العدو الذي
والكفارة في الخطا ولا يمكن مستامن سنة بغير
فان اقامها فهو ذمي ولا يترك ان يرجع اليهم وقال
الامام مالك والامام احمد كالشافعي وقيل عندهما
بعض اختلاف في ذلك **فصل في العشر والخراج**
قال الامام الشافعي لا يصح ذلك الا من الامام او من
فوض اليه الامام ولا تنعقد الذمة لمن لا كتاب له
ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان والمرتبين ومن
دخل في دين اليهود والنصارى بعد الشيخ والتبديل
او بعد واما السامرة والصابئة فقد قيل يجوز ان

تعقد لهم

تعقد لهم وقيل لا يجوز ومن تمسك بدين ابراهيم و
شيت وغيرهما من الانبياء عليهم السلام فقد قيل
تعقد لهم وقيل لا تعقد وقال الامام ابي حنيفة
ارض العرب وما فتح عنوه وقسم بين الغانمين او
اسلم اهلها عشيرة والسود وما فتح عنوه واقر
اهلها عليها او صالحهم خراجية وقال الامام مالك
في السود وقف وقال الامام احمد الجزية مقبوضة
الى الامام فيما يرى فيها من المصلحة ولا بد من الرقي
فصل في المرتد قال الامام الشافعي في
الردة من كل بالغ عاقل مختار فاما البصير والمعتوم فلا
نقض ردهما ونقض ردة السكران وقيل فيه قولان
واما الماكر فلا تصح رده وكذلك الاسير في يد الكفا
لا تصح رده ومن ارتد عن الاسلام استحب ان يستتاب
في احد القولين ويجب في الاخر وفي مدة الاستتابة
قولان احدهما ثلاثة ايام والثاني في الحال وهو الصحيح

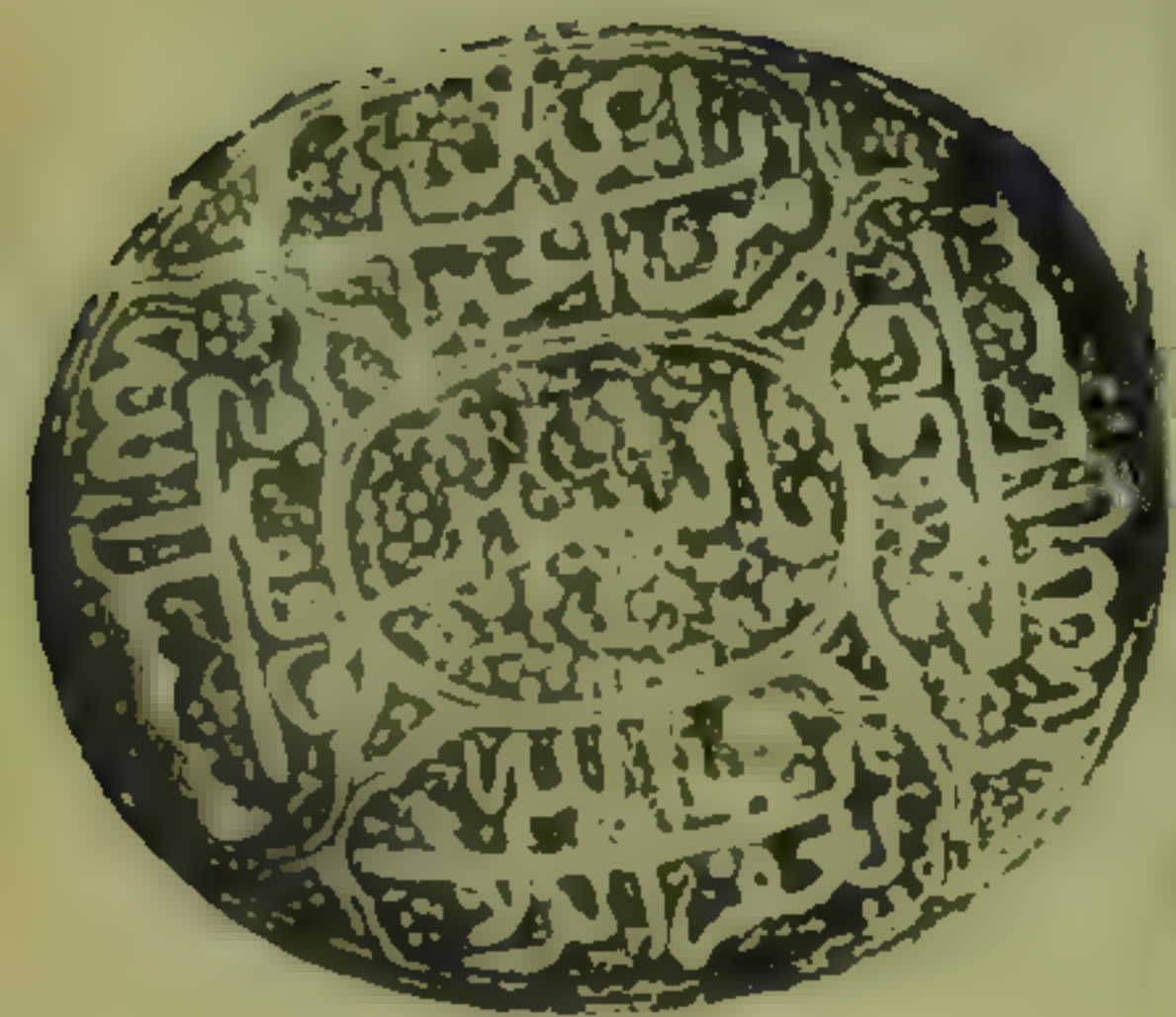
فان رجع الى الاسلام قبل منه وان تكرر منه ثم سلم
عزّز وان اردت الى دين لا تاويلا له كفاه ان يقر
بالشهادة الى دين بن عم اهله ان محمد صلى الله عليه
وسلم مبعوث الى العرب لم يفتح اسلامه حتى ياتي بالشهادتين
ويبرأ من كل دين يخالف الاسلام وان اقام على الردة
وجب قتله فان كان حرام يقتله الا امام فان
قتله غيرهم بغير اذنه عزّز وان قتله انشأ ثم قامت
البيّنة انه كان قد رجع الى الاسلام ففيه قولان
احدهما يجب عليه القود وقال الامام ابو حنيفة
يكرم قتله قبل عرض الاستنابة عليه وهو التبرك
عن كل دين غير الاسلام ولا تقبل المرتدة بل تجبر
وقال الامام مالك تقبل المرتدة وللإمام
احد في ذلك اقوال **فصل في البناء** قال الامام الشافعي
اذا خرج على الامام طائفة من المسلمين وراى خلفه
او منعت الزكاة او حقا توجب علمها او امتنعوا

بالحرة بعث اليهم رسالهم ما ينقون فان ذكروا
شبهة ازالها وان ذكروا علة يمكن اراجها اراجها
فان ابوا وعظم وخوفهم بالقتال فان ابوا فانهم
فان استنظروا مدة لينظروا انظرهم الا ان يخاف
انهم يقصدون الاجتماع على حربة فلا ينظرهم ويقاتلهم
الا ان يفيوا الى امر الله تعالى ولا يتبع في الحرب مديهم
ولا يوقف على جرهم ويجب قتل ذي رحم وان ستر
منهم رجلا حبسه الى ان ينقض الحرب وقال الامام
ابي حنيفة اذا خرج قوم عن طاعة امام حتى غلبوا
على بلد ادعاهم اليه وكشف شبهتهم فزبداء
بقتالهم واجهر على جرهم وابتع موليم وقال الامام
مالك لا يجبر ولا يتبع ولا يبدوا بالقتال وبه قال
الامام احمد **فصل في اللقيط** قال الامام الشافعي
النقاط المفقود فرض على الكفاية فاذا وجد لقيط
حكم جريته فان كان معه مال متصل به او تحت

رأسه فهو له وان كان مدفونا تحته لم يكن له وان
 كان يقرب فقد قيل هو له وقيل ليس له وان وجد
 في بلد المسلمين وفيه مسلمون او في بلد كان لهم اخذ
 الكفار فهو مسلم وان وجد في بلد فتحه المسلمون ولا
 مسلم فيه او في بلد الكفار ولا مسلم فيه فهو كافر
 وان وجد في بلد الكفار وفيه مسلمون فقد قيل
 هو مسلم وقال الامام ابو حنيفة نذب اللقطة
 وان خاف صياعه نجس ونفقته من بيت المال
 اذا لم يكن له شيء ويثبت نسبه من واحد وقال
 الامام مالك لا يثبت نسبه وقال الامام مالك
 لا يثبت نسبه وقال الامام احمد يعتبر
 قول القافة ولا يصح تصرف الملتقط فيه
 بغير القافة ولا نكاح عليه **فصل في اللقطة** قال الامام الشافعي
 اذا وجدت اللقطة في موضع يأمس عليها فقيه قوله وان
 كانت في موضع لا يأمس عليها الزم ان يأخذ وقبل في ذلك

ايضا

ايضا قولان في الواجب والمستحب ويستحب ان يشهد
 عليها ولا بد من شهرة ذلك على ابواب المساجد
 والاسواق مدة سنة ان اراد تملكها وان اراد
 حفظها على صاحبها لم يلزمه التعريف وقال الامام
 ابو حنيفة نذب رغبها وهي امانة لو اخذها لبردها
 وقال الامام مالك يندب تركها وقال الامام احمد
 ينزعها الحاكم من يده اذا كان فاسقا ويضعها
 عند عدل ويعرفها حولا **فصل في الابق**
 نذب اخذ ان قوى عليه بالاجماع وقال الامام
 الشافعي لا يجب اعطاء من جابه شيئا بلا شرط
 وقال الامام ابو حنيفة من رده من مدة سفره
 اربعون درهما ولو قيمته اقل الا عند محمد ينقض درهم
 ولو من اقل منها فحسابه وقال الامام مالك
 عليه اجر المثل بلا سفر وخارج مصر وقال الامام
 احمد دينار واثنى عشر درهما وقال ايضا العجابه من مصر



فله عشرة ومن خارجه اربعون درهما **فصل في المفقود**
 قال الامام الشافعي اذا فقد من غاب ولم يدرك موضعه
 وحيوته من موته ومضى عليه تسعون سنة حكمته
 وفي قول آخر اربع سنين واربعة اشهر وعشر اوقال
 الامام ابى حنيفة المفقود غايب لم يدرك موضعه
 وحيوته وموته ينصب القاضي من يحفظ ماله
 وما له حقه وينفق على قريبه واولاده وزوجته
 ولا يفرق بينه وبينها ويحكم بموته اذا تم له مائة
 وعشرون سنة ثم تعتد امراته وورث منه ميراث
 بدلا قبله ولا يرث من احد فلو كان معه وارث
 يجب به لم يعطى شيء وانتقض حقه به يعطى الا
 ويتوقف الباقي كالحمل وفي رواية المختار تسعين سنة
 وقال الامام مالك والامام احمد كالشافعي
فصل في الشركة قال الامام الشافعي يصح
 عقد الشركة من كل جائز بالتصرف ولا تصح الا على الانثى

ظاهر النص وقيل تصح على كماله مثل وهو الاظهر
 ولا يصح من الشركة الا شركة العنان وهو ان يعقد
 على ما تجوز الشركة عليه وان يكون مال احدهما
 من جنس مال الاخر وعلى صفته فان كان من
 احدهما صحاح ومن الاخر قراضه لم تصح الشركة وان
 يخلط المالا^ن وقيل وان يكون مال كل واحد منهما
 مثل مال الاخر في القدر وقال الامام ابى حنيفة هي
 شركة ملك ان يملك اثنان عينا وكل اجني في قسط
 غيرهم وعقد وهي مفاوضة لو تضمنت وكالة
 وكفالة ونسأويا مالا وتصرفا ودينيا وشرا^ن
 كل يقع مشترك الا طعام اهله وكسوتهم وكل دين
 لزمه احدهما تجارة وغصب وكفالة لزم الاخر
 وقال الامام مالك تصح الشركة في الاشياء المباحة
 وفي غير نقد بعوض لوجبتا وقال الامام احمد لا تصح
 شركة ما غصب ويفسد لو شرط احدهما دراهم

مستامة من الرّبح بالاجماع والربح في الفاسدة بقدر المال
 بالاجماع وتبطل بموت احدها ولو حكما بالاجماع .
فصل في الوقف قال الامام الشافعي الوقف قرية
 مندوب اليه لا يصح الا ممن يجوز نصرة وقال الامام
 الى حنفية هو حبس عين على ملك الواقف ونصده
 بمنفعته وفي رواية عن الحنفية يتنفل الى الله تعالى
 والملك يزول بالقضاء او بتعليقه بالموت وعن محمد
 يجعل جره الى جهة لا تنقطع وتسليمه الى متول ويصح
 وقف العقار ينقسم واكره ومشاع قضى بجوازه ومنقول
 فيه تعامل لا منقول لا منفعة في عينه كذهب و
 فضة وماكول بالاجماع الا في رواية عن الامام مالك
 في مأكول وقال الامام احمد اذا فاض الوقف يقسم على
 مستحقه بخلاف اقوال غيره ان ذلك يرصد .
فصل في البيوع قال الامام الشافعي لا يصح البيع الا
 من مطلق النصف ولا ينقد الا بالاجاب والقبول ومنز

ابتاع

ابتاع زجاجة بمائة دينار ظنا منه انها جوهرة وكان
 قيمتها درهم واحد فالبيع صحيح وفي رواية لكل خيار
 مجلس وقال الامام الى حنفية البيع مبادلة المال
 بالمال ويلزم بالاجاب وقبول وايضا قام عن مجلسه
 قبل القبول بطل الاجاب وقال الامام مالك يصح بيع
 الثمرة قبل صلاحها ولا بد من الاستثناء في الترك
 وللمالكية قول في الغبن انه اذا كان بالربع وقال الامام
 احمد لا خيار في المظير فقط والغبن عند الثلث
فصل في الغبن فلا شافعية والحنفية بعدم بيا
 كلامهم وان الغبن الآن ما اشتهر لا بمذهب الامام احمد
 وانه في الثلث لكن قول بعض المالكية بالربع وليس
 الآن من شهر بالجل بها بالمالكية **فصل في الخيار**
 صح خيار شرط لهما او لاحدهما ثلاثة ايام او اقل بالاجماع
 وقال الامام الشافعي بقدر الحاجة ولا يخرج خيار البائع
 المبيع عن ملكه عند الحنفية وخيار المشتري يخرج به ولا

يدخله في ملكه وقال الامام مالك الحنابلة يورث وقال
 الامام احمد يبيع ببيع غايب ويثبت الحنابلة اذ لم
 يكن بهذه الصفة ولا خيار لمن باع ما لم يره بالاجماع
 الا في قول للشافعية **فصل في الاقاله**
 الاقاله صحيحة بالاجماع وقال الامام الشافعي
 في هلاك الثمن احوال وقال الامام ابو حنيفة
 هي فسخ في حقها ببيع في حق ثالث ويصح بمثل الثمن
 الاول بشرط اقله واكثره وقال الامام مالك
 هي فسخ في حق الكل بكل حال وفي رواية ببيع في كل حال
 وقال الامام احمد ^{كذلك} **فصل في التولية** قال الامام
 الشافعي يراج بما اشتراه وقال الامام ابو حنيفة هو بيع
 بمن سبق والمراجعة بزيادة بشرطها كون الثمن
 مثلياً وقال الامام مالك بخير والرجح يكون في الثمن
 الاخير وقال الامام احمد لا يهتم اجر الراعي والتعليم
 وبيت الحفظ ولي رجلاً بما قام عليه ولم يعلم فسد

بالاجماع **فصل في الربا** لا ربا بين سيد وعبد
 بالاجماع وقال الامام الشافعي ولا يحرم الربا الا في
 الذهب والفضة والماكول والمشروب فاما الذهب
 والفضة فانه يحرم فيها الربا بعلّة واحدة وهوانها
 قيم الاساس والماكول والمشروب يحرم فيها الربا
 بعلّة واحدة وهوانه مطعوم فمضى باع شيئاً من ذلك
 بجنسه حرم فيه التفاصل والنساء والتفرق
 قبل النفاض واذا باع بغير جنسه فان كان مما يحرم
 فيه الربا بعلّة واحدة كالذهب والفضة والحظّة
 والشعير جاز فيها التفاصل والنساء والتفرق
 قبل النفاض وكل سنين جمعها اسم خاص كالتمر المعقل
 والبرني فحسباً جنس واحد وما لا يجمعها اسم خاص
 كالحنطة والشعير واللحم والشم والالبنة واللبد فهما
 جنسان وفي اللبان والالبان قولان اصحهما انهما
 اجناس فباعت لحم البقر لحم الغنم متفاضلا والثاني

انها جنس واحد فلا يباع لحم البقر بلحم الغنم متفاضلا
وان اصطفى رجلان وتفايضا ووجدا حدهما بما
احد عينا فان وقع العقد على العين ورده انفسخ
البيع ولم يخرج احد البديل وان كان على عرض في الذمة جاز
ان يرد ويطلب بالبديل قبل التفريق وبعد التفريق
قولا وقال الامام ابى حنيفة هو فصل مالك في
معاوضة بلا عوض وعليه قدر وجنسه وقال
الامام مالك كونه مقتانا ومدخرا وقال الامام احمد
غير المتقدين كونه مأكولا وجنس **فصل في المحقوق**
والاستحقاق لا بد من البينة في شيا منها بتفصيل ومنها
شيء معلوم بنفي الجحالة لا يدخل طرقي ومسيل وشرب
الاخوكل حتى بالاجماع وفي التجارة يدخل بلا ذكر بالاجماع
وقال الامام الشافعي من باع ملك غيره بغير امره
لا ينعقد وقال الامام ابى حنيفة ينعقد اذا اجاز البائع
وقال الامام مالك كقول الشافعي وقول الامام احمد

كذلك

كذلك **فصل في السلم** قال الامام الشافعي
السلم صنف من البيع وينعقد بجميع الفاظ البيع و
ينعقد بلفظ السلم وينبت فيه خيار المجلس ولا ينبت
فيه خيار الشرط ومن شرط ان يسلم رأس المال في المجلس
فان كان في الذمة بين صفة وقدر وان كان
معيثا لم يفتقر الى ذكر صفة وقدر في صحة القولين
ولا يصح في مال يضبط بالصفة كالثمن والجوب
والاذقة والمبايعات والحيوان والرقيق والحر والقبول
والاشعار والاصواف والقطر والابريسيم واليشا
والرصاص والنحاس والحديد والاحجار والاشخاب
والعطر والادوية وغير ذلك مما يضبط بالصفة ولا
يجوز حتى بالصفات التي يختلف بها الاغراض عند اهل
الحبرة فان شرط فيه الاجود لم يصح وان شرط الاردي
فلي قولين وما لا يضبط بالصفة لا يجوز فيه السلم
كلجواهر والحيوان الحامل وما دخله النار كالخنز والشاة

وما يجمع اجناسا مختلفة كالقسي والنيل المريش والعائلة
والند والحفاف والثوب المصبوغ فان اسلم في ثوب
صبغ غزله في شبح او في ثوب قطن سد له بريسيم جاز
وان اسلم في الروس ففقه قولان وقال الامام ابو حنيفة
كلما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز ^{الاسلم}
وما لا فلا وشرائطه تسمية الجنس والنع والوصف
والاجل والقدر ومكان الايقان ان كان حمل ومثاق
وقدر رأس المال في المكيل والموزون والمعدود ونحو
رأس المال قبل المفارقة ولا يصح في المنقطع ولا في
الجوهر ولا في الحيوان والحمار والطرفة وجلوده ويصح في
التمك المالح ولا يصح بميكال رجل بعينه ولا في طعام
قرية بعينها وقال الامام مالك يصح في اطرافه وجلوده
وفي جوهر ومنقطع وقال الامام احمد لا يصح في فلس
وما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره صح والا
فلا بالاجماع لا في حطب خرما وربطة حرر وجوهر

وحرر بالاجماع الا في قول للمالكية كما تقدم في الجوهر ولين
واجولوسي ملينها معلوما ودرعي ان تبين درعه
وصفته وصيغته بالاجماع **فصل في المنفعة**
قال — الامام الشافعي لا يصح بيع الكلب وقال
الامام ابو حنيفة يصح وقول الامام مالك والامام احمد
كالشافعي الا في رواية للمالكية وبيع هذ وسباع طير
بالاجماع وقال الامام محمد لا يطمع بغيره الفيل وكذلك
جلده ولودين **فصل في الصرف** بيع بعض اثمان
ببعض فلو تجاسا شرط التماثل والتقابض بالاجماع
فلو باع ذهبا بفضة في ذلك اقوال بين الائمة وقال
الامام الشافعي الصرف فيه قولان احدهما يبطل العقد
فيهما والاخر يصح ويسقط الثمن عليهما على قدر قيمتهما ولا
يبطل بكسادهما **وقال** — الامام ابو حنيفة هو بيع
جنس الاثنان بعينه ببعض فان باع فضة بفضة
او ذهبا بذهب لم يجر الا مثلا بمثل يدا بيد وان باع

بنا فقه ثم كسدت بطل البيع وقال الامام مالك
 النقد الجديد بالقيمة وقال الامام احمد كذلك .
فصل في الكسالة هي ضم ذمة الى ذمة مطالبة بالاجماع
 ويصح بالنفس بالاجماع ويتبطل بالوفاء عن الكفيل بالاجماع
 وقال الامام الشافعي يصح ضمان المحرر عليه بالافلاس
 ويطالب به اذ نفك عنه المحرر ومال الجمال لا يصح ضمانه
 وفي قول يصح وقال الامام ابى حنيفة به الذي ضمن يدفع
 المصنوع لرب الضمان وان لم يقل اذ دفعته اليك ابارك
 وقال الامام مالك اذا دعي مدع على مدعا عليه
 بشئ فقال في عدا عطيك فقال رجل للمدعي اذ لم يعطك
 في عدا نا اعطيك ذلك فلا يطالب وان لم يعط قيل
 غير ذلك وفي قول الامام محمد يلزمه وقال الامام احمد الذي
 ينتقل في الكفالة عن الميت **فصل في اعطاء الكفيل**
الكفيل قال الامام الشافعي اذ ابرح الكفيل قبل ادا
 يسترده وقال الامام ابى حنيفة اذا اعطى الاصيل الكفيل

قبل ادا لا يسترد منه وما ربح الكفيل له وقال الامام
 مالك من امر كفيله ان يتغير عليه حرير فاشترى
 الكفيل والبرح عليه ففيه اقوال ومن كفل بما داب
 عليه او بما قضى عليه فغاب لا صيل فبرهن الطالب ان له
 على الاصيل الفاقيل وقال الامام احمد من اشترى ماله
 وكفل واحدا بالدرك فاستحق له يرجع بحجر القضاء ومن
 ادعى على رجل بضمان وطالبه حاضرا فاعترف بالضمان
 وانه لمع فالحق قول به بالاجماع **فصل في كفالة جليل**
 كفل كل عن صاحبه وكفالة عمدين عن سيديهما فلا
 كل منهما يحاسب على قدر ضمانه ومن زاد له طالب به بالاجماع
 بشرط الاذن فالمدان يصح وغير المدان لا يصح بالاجماع
 وقال الامام الشافعي في بعض اقواله يصح وقال الامام
 ابى حنيفة دين علمها وكفل عن صاحبه فاداه احدها
 لم يرجع على شريكه ولو زاد على النصف رجوع بالزيادة وقال
 الامام مالك يتعين فني الدين باللفظة وبينه وقال

الامام احمد اذا برى الطالب احدهما اخذ الاخر بكتفه
فصل في الحوالة هو نقل دين من ذمته الى ذمة
 قال الامام الشافعي تقع الحوالة برضى المحيل ولا يفترق له
 المحال عليه وقال الامام ابو حنيفة وهي جائزة بالديون دون
 الاعيان وتقع برضى المحيل والمحال له والمحال عليه فاذا
 تمت برى المحيل حتى لو مات لا يأخذ المحال من تركته لكن يأخذ
 كفيلا من الورثة وقال الامام مالك من احوال
 وصحت حوالة بشرطها ثم علم ان المحال عليه مفلس
 لا يرجع وقبل يرجع الامام احمد اذا احوال رجل
 لاخر بماله في ذمته صار المال للمحال له ولو لم يررض
فصل في القضا لم يرد ما ينبي عن امر الخصمين
 بالقيام بالاجماع قال الامام الشافعي اذا جلس بين يدي
 القاضي خصمان فله ان يقول لهما تكلا اوله ان يسكت
 حتى يتبديا فاذا ادعى كل واحد منهما حقا قدم السابق منهما
 بالدعوى فاذا انقضت خصومته سمع دعوى الاخر

فان قطع احدهما الكلام على صاحبه او ظهر منه كذب
 او سوادب نهاه فان عاذ برمه فان عاذ عنه فلا
 ادعى غير صحيحة لم يسمعها وان ادعى دعوى صحيحة
 قال الاخر ما تقول فيما يدعيه عليك وقبل لا يقول
 حتى يطالب المدعي وقال الامام ابو حنيفة اهله
 اهل الشهادة والفاسق اهله لكن ينبغي لا يقبل
 وفي رواية يعزل والفاسق يصلح مفسا وقبل لا ولا
 ينبغي ان يكون القاضي فضا غليظا حيارا عينا
 وينبغي ان يكون موقفا في عفافه وعقله ^{صلا}
 وقهه وعلمه في السنة والاثار ووجوه الفقه
 وقال الامام مالك نجبر القاضي على الولاية وقال
 بر راشد من اعيان المالكية اذا امتنع القاضي
 عن قبول الولاية وكانت محصورة فيه جبر بالضرر
 والحبس وقال الامام احمد تقبل قول المعزول
 وقال الماوردي من اعيان الشافعية لا يصح سماع

الدعوى من الخصمين الا وهما جلوس ومن اخذ القضا
بالرشوة لا يصير قاضيا بالاجماع وفي بعض الاقوال
يصير وقبل في الفاسق ويبقى مسارده احد الخصمين
واشارته وتلقين بحته وضيافته بالاجماع الا
رواية للشافعية في تلقين الشاهد وقول ابي يوسف
ومن ثبت عليه حرام القاضى يدفعه فان ابى حليه
بالاجماع ان اثبت غريمه عماه الا عند بعض المالكية في
القليل لا يجلس اكثر من نصف شهر وفي الكسرى اربعة اشهر
فقط وعند الحنفية يورث حبس المومنين **فصل في كتاب**
القاضي الى القاضي يكتب القاضي الى القاضي في غير حد وقود
يقتل ولو كانا في بلد واحد بالاجماع الا في بعض الاقوال
ولا يبطل كتاب القاضي الى القاضي بموت الخصم بالاجماع
ويقتض من القاضي مال يدين ويكتب صكالا ابوم
ووصته بالاجماع واذا وصل كتاب القاضي الى القاضي
وهو مخنوم وشهد له انه كتاب فلان القاضي سلمه

اليضا في مجلس حكمه وقراه علينا وختمه فيفتحه القاضي
ويقرأ على الخصم ويلزمه بما فيه بالاجماع الا في بعض
الاقوال وقال الامام الشافعي لا يبطل كتاب القاضي
الى القاضي بموت الكاتب وعزله وقال الامام ابي
حنيفة يبطل وعند ابي يوسف لا وقال الامام
مالك تكفي الشهادة انه كتاب وختمه للتسليم لا بما
في مضمونه وللادامه احد في ذلك الاقوال ولا يجوز
قضاء امرأة الا عند الحنفية فقط في غير الحد والقود
وجوز القضاء على الغائب مطلقا الا عند الحنفية
ولا ينفذ القضاء بشهادة زور باطنا عند الشافعية
وعند ابي حنيفة ينفذ ظاهر او باطنا وقال ابي حنيفة
فصل في الحكم رجل يصح للقضا فحكم بينية
او اقرار في غير حد وقود ودية على عاقلة صح بالاجماع
وقال الامام الشافعي في كل شيء وقال الامام
ابي حنيفة لا بد من الشرط وقال الامام مالك والامام

كالشافعي الآ في قول للمالك لا وكل ان يرجع قبل حكمه
 وفي رواية عن الشافعي والمالك والحناابلة لا بعد
 اقامة بينه وبعد حكمه لا بالاجماع وفي قول للشافعي
 لا بد من رضاها بعد حكمه وامضا القاضي حكمه ولو وافق
 مذهبه والآ لا في رواية عند مالك واحدا مضاه
 لو مجتهد فيه كالمولى وينبطل الحكم منه لا بغيره وولده
 وزوجته لا عليهم كالمولى بالاجماع **فصل في الشهادة**
 قال الامام الشافعي تجل الشهادة وادانها فرض على الكفاية
 فان في موضع ليس فيه غير متعين عليه ولا يجوز لمن
 يعين عليه ان يأخذ عليه اجرة وغير المتعين عليه
 فيه قولان وقال الامام ابو حنيفة لا يقبل
 شهادة الاعمى في رواية وعند زفر تقبل وقال الامام
 مالك تقبل شهادة البصير وقال الامام احمد تقبل
 شهادة المملوك **فصل في اخلاء الشهادة** اذا شهد شاهد
 انه اقرب بالفرق وشهد اخوانه اقر بالعين وجبت له الالف

وله ان يحلف ويستحق الالف الثانية وقال الامام
 ابو حنيفة لم يقبل واذا وافق الشهادة الدعوى قبلت
 وان اختلفا لا وقال الامام مالك والامام احمد
 كالشافعي **فصل في الشهادة على الشهادة** لا تقبل شهادة واحد
 على شهادة واحد بالاجماع ويقبل شهادة على اثنين
 بالاجماع وقال الامام الشافعي شهادة اثنين على شهادة
 واحد وهو قول وقال الامام ابو حنيفة تقبل
 فيما لا يسقط بشبهة وقال الامام مالك الشهادة
 على المظن جائزة وقال الامام احمد تقبل شهادة اثنين
 على اثنين كل منهم على انفراد **فصل في الرجوع عن الشهادة**
 لا يصح الرجوع عنها الا عند قاضي فلور رجعا قبل حكمه
 لم يقض به بالاجماع وبعد لم ينقض وضمننا ما اتلفناه
 لو قبض المدعي المال عينا او ديننا بالاجماع الا في بعض
 الاقوال وان رجع احدهما ففيه اختلاف قال الامام
 الشافعي العبرة بمن رجع وقال الامام ابو حنيفة العبرة بمن

بقى فلورجع احدهما من النصف وقول الامام مالك
 والامام احمد كالشافعي واذا شهد رجل وامرأتان حرة
 امرأة ضمنن الربع بالاجماع **فصل في الوكالة**
 هي جائزة بشرطها بالاجماع قال الامام الشافعي من جاز
 نصرته جاز توكله وقال الامام ابو حنيفة يصح
 توكل الصبي والعبد المحرور وقول الامام مالك كالشافعي
 وقال الامام احمد القول في ذلك للامور ويثبت الملك
 للوكل ابتداء بالاجماع وللوكيل الرد بعيب مادام في يده
 عند الحنفية ولو سلمه لامر لا بالاجماع **فصل في الغزل**
 قال الامام الشافعي ينعزل بلا علة الا في قول وقال الامام
 ابو حنيفة ينعزل بعزله ان علم وقال الامام مالك والامام
 احمد كالشافعي وينعزل بموت موكله وعجزه وبلوغه
 مرتدا او بافراق الشريكين وعجز موكله ولو مكاتبنا
 وحجره ولو ما دوننا ونصرته بنفسه بالاجماع •
فصل في الدعوى هي اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة

والمدعى من اذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ولا تقع
 الدعوى حتى يكون شيئا علم جنسه وقدره وصفته
 بالاجماع وقال الامام الشافعي تقع الدعوى في
 حق ووصية واقرار وقال الامام ابو حنيفة
 لا بد في العقار من ذكر الحدود ولون وث لا يرد بين
 على المدعى وبينه الخارج في الملك اثنى من بيته ذي
 اليد وقال الامام مالك بيته ذي اليد اثنى من يقول
 الشافعية وقال الامام احمد لا تغلط بمكان
 ولا زمان **فصل في الخالف** قال الامام الشافعي
 اذا اختلفا الزوجان في متاع البيت بينهما في الكل
 بعد الخالف وفي الكل بعد الموت وقال الامام ابو حنيفة
 فالقول لكل منهما فيما صالح له وله فيما صالح لهما وقول
 الامام مالك كالشافعي وقول الامام احمد بينهما وفي
 قول للمالك في المهر بقولها لا وبقي بقوله
فصل في الدفع قال المدعى عليه او دعيته او امرئ

او اعينه فلان ذلك وبرهن او غصبته منه
برهن عليه دفعت الخصومة بالاجماع وقول الامام
الشافعي لا تدفع وقال الامام ابو حنيفة اذا قال
بعته منه او قال المدعي غصبته او سرقة مني
او سرق مني وقال ذو اليلد او دعيت به سقطت الخصومة
بالابينة وقال الامام مالك والامام احمد في
ذلك اقوال **فصل فيما يثبت به** ولا قال الامام الشافعي
لا يقضي لمن برهن على من يداخر وقال الامام ابو حنيفة
قضى لها وقال الامام مالك والامام احمد يقضى
باعدل البينتين وعند الشافعي يفرع وعلى نكاح
امراة بها ترنا بالاجماع **فصل في دعوى النسب**
من ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبه منه بالاجماع
وقال الامام الشافعي اذا ولدت مبيعه لا قل
من ستة اشهر مديعت فارعاه البايع لا يقبل وقال
الامام ابو حنيفة فهو ابنه وهي ام ولد وقال زفر لا

وقال

وقال الامام مالك والامام احمد كالشافعي **فصل**
في الاقرار هو اخبار عن بثوث حق للغير على نفسه
ممن يصح عنه الاقرار بالاجماع وقال الامام الشافعي
من اقره اذ ادعى انه غير بالغ وقت الاقرار فالقول قوله
من غير عاين وعلى المدعي البينة انه بالغ ومن حجج عليه سفه
لم يحج اقراره في المال ويجوز في الطلاق والحدود و
القصاص وقال الامام ابو حنيفة من اقر نسبي ولو
بجهولا صح وقال الامام مالك اذا قال مدعي على
مدعي عليه لي عندك كذا فقال قضيتك فهو اقرار
وقال الامام احمد اذا ادعى مدعي على مدعي عليه بدراهم
فقال تنقدها او تزنها فليس باقرار وغيره من المذا^{هب}
اقرار وعند الميهم من جنس المفسر ومن اقرب شرط اخبار
لزمه وبطل الشرط بالاجماع **فصل في الاستثناء**
فاذا قال كذا تنقض متصلا ففيه اقوال ومن اقرب نصب
ثوب وجاء بعيب صدق بالاجماع وقال الامام الشافعي

يصح الاستثناء في غيرهما يكال ويوزن وقال الامام
 ابى حنيفة لا يصح الاستثناء الا فيما يكال ويوزن لا في
 غيرها وقال الامام مالك يصح الاستثناء في كله
 وقال الامام احمد لا يصح استثناء الاكثر من اقرار
 فلانا زرع ابني او عرس في هذه الارض باجرة او عارة
 لانه استثنى فالقول للمقر بالاجماع **فصل في اقرار الميراث**
 اذا اقر بدين قدم على الميراث بالاجماع وقال الامام الشافعي
 اذا قال يعطى فلان كذا ثم رجع ففيه قولان وقال الامام
 ابى حنيفة دين الصحة وما لم يرد بسبب معروف مقدم
 على اقراره في مرضه وان اقر لاحد ورثته لا بد من نص في
 البقية وفي قول للشافعية يصح وقال الامام مالك
 لا يصح الا من لا ينهم وقال الامام احمد يصح الاقرار في
 الثلث **فصل في الصلح** يثبت فيه ما يثبت
 في البيع في خيار واحد من شفعة بالاجماع وقال الامام
 الشافعي مع الاقرار فقط وقال الامام ابى حنيفة عقد

برفع النزاع جائز باقرار وسكوت وانكار وتفسد
 جمالة المصالح عنه وعند الشافعية تفسد جمالة
 المصالح عنه وقال الامام مالك ان اعتق
 موسرا عبدا مشتركا فصالحه شركه بالكثير من نصف
 قيمته لا يصح وقال الامام احمد من صالح عن اذنه
 صح **فصل في الصلح** عن الدين هو عا يستحق
 بعقد المدائنة اخذ لبعض حقه واسقاط الباقية
 لا معاوضة فلو صالح عن الف على نصفه او على
 الف مؤجل او عن سواد على نصف حال بالاجماع وقال
 الامام الشافعي اذا قال اقرتك بمالك حتى توخره عني
 او تحط لا في الدين وقال الامام ابى حنيفة اذا قال
 ان اديت غدا نصفه انك برئ من الفضل ففيه
 قولان قال الامام لا وقال ابى يوسف يصح الصلح وقال
 الامام مالك اذا صالح احد الشريكين من لهما عنده
 علقه ففيه اقوال مختلفة وقال الامام احمد اذا



اذا قال اذا ادتني غدا نصف ما عندك انت بري
 لا يصح وقيل غير ذلك **فصل في المضاربة** هي شركة بمال
 من جانب وعمل من اجر المضارب امين وبالتصرف
 وبكل وبالربح شريك وبالفساد اجير وبالاخلاف
 غاصب بالاجماع وقال الامام الشافعي المستنفع
 مضاربه فاسد وقال الامام ابو حنيفة وباشراط
 كل البرع له مستفرض ولرب المال مستبعض وقال
 الامام مالك صحيحة وقال الامام احمد كالشأن في
فصل في المضارب يضارب بدارن لكن قال
 الامام الشافعي تبطل بموت احدهما وقال الامام
 ابو حنيفة لم يضمن مالم يعمل الثاني وقال ابو يوسف
 وزفر يضمن وقال الامام مالك يضمن وقال الامام
 احمد كذلك **فصل في الوديعة** هي تسليم الغير على
 حفظ له وهي امانة بالاجماع وقال الامام الشافعي
 من قبل الوديعة لزمه حفظها في خرد مثلها فان

قال لا تقفل عليها قفلين فخالف في ذلك لم يضمن وقيل
 يضمن وان قال له احفظ في هذا الخرز فنقله الى
 مادونه ضمن وان نهاه عنه فنقل الى مثله ضمن
 وقيل لا يضمن وان خاف عليه الهلاك في الخرز فنقل
 لم يضمن فان لم ينقل حتى تلف ضمن وقال الامام
 ابو حنيفة للمودع ان يحفظها بنفسه وعياله
 وقال الامام مالك لو سرق ولم يسرق معه
 ماله وقال اشهب المالك اذا دفعها لعياله ضمن وقال
 الامام احمد اذا اودع رجلا ان القان عند رجل
 فوجدت الف فيقرع بينهما وقيل غير ذلك **فصل**
في العارية تملك منفعتها بلا عوض واباحتها بالاجار
 الا عند المالكية في قول وقال الامام الشافعي يكره
 اعاده الجارية الشابة من غير ذي رحم محرر ويجوز اعاده
 العبد المسلم من الكافر ويكره ان يستعير احدا بوجه
 للخدمة ومن استعار ارضا للغراس والبتن جازله

ان يزرع وان استعار للغراس لم يبنى وقال الامام
 ابى حنيفة ويغير ما لا يختلف باختلاف المستعمل
 ويؤخذ مؤنة الرد على المستعير ومستعير الدابة بردها
 الى اصطل بها مالكها والعبد الى دار سيده وقال الامام
 مالك ما يخف هلاكها كالثياب يضمن والا وقال
 الامام احمد لو شرط الضمان يضمن ولا يوجب ولا يرهز
 بالاجماع **فصل في الهبة** قال الامام الشافعي هي هبة
 مذوب اليها وهي الاقارب افضل ويستحب لزوجه
 الاولادة ان يسوي بينهم ولا يجوز هبة المجهول ولا هبة
 ما لا يقدر على تسليمه ولا يملك المال فيه الا بالقبض
 ولا يصح القبض فيه الا باذن الواهب وان وهب الاب
 او الام او ابوها او احدها شيئا للولد واقبضه جاز
 له ان يرجع فيه ومن طلى جارية وهبها كان ذلك
 رجوعا له ومن وهب ممن يملك الواهب الرجوع
 في هبته جاز له ان يرجع عليه فان فقد قيل

لا يرجع وقيل يرجع وقال الامام ابى حنيفة
 هي تملك عين بلا عوض ويصح بالحساب كوهبت
 ونخلت واطعمتك هذا الدابة باوبالها وكسوتها
 الثوب وداري لك هبة يسكنها الهبة سكنى
 او سكنى هبة وقبول وقبض في المجلس ولو باراذنه
 وتبعه باذنه الا عند مالك لا يشترط القبض ويصح
 في حور مقسوم ومشاع لا يقسم لا فيما يقسم
 وقال الامام مالك لو وهب له اجنبي يتم يقبض
 وليه وامه واجنبي لو في حجرها وقال الامام احمد
 يجوز فيما لا يقسم **فصل في الرجوع في الهبة** قال الامام الشافعي
 لا يصح الرجوع في الهبة الا ما وهب الوالد لولد
 وقال الامام ابى حنيفة صح الرجوع فيها وقال الامام
 مالك اذا قصد المكافات ولم يحصل له ان يرجع
 وقال الامام احمد للواهب الرجوع في هبته **فصل**
في الجارة قال الامام الشافعي يصح على كل منفعة

مباحة وفي استئجار الكلب للصيد والفحل للضراب
والدراهم والدنانير وجهان اظهرهما لا يجوز ولا يفتح
على منفعة محرمة كالغني والزمر وحمل الحمر ونقح الاجارة
على منفعة غير معينة كاستئجار الدار للسكنى والمرأة
للرضاع والرجل للحج والبيع والشراء والآلة للركوب
ونقح على منفعة في الذمة كاستئجار لتخصيل الحج
وتخصيل حمله من مكان فان كان على منفعة غير
لم يجز الا على عين يمكن استيفاء المنفعة منها ولا يتطل
بموت احد المتواجرين وقال الامام ابي جعفر بن محمد
بموت احدهما ونقلم المنفعة ببيان المدعي كسكنى وزرعة
فتصح على مدعي معلومة اى مدعي كانت وللشافعية في
ذلك اختلاف في قول منه وفي قول ثلاث سنين
وقال الامام مالك لا بد من الاستيفاء ومن اجر
نفسه لينذهب بكتاب فعليه رد جوابه وقال الامام
احمد له اجرة رده **فصل في الاجارة الفاسدة** يفسدها

شرط مخالف لموجبها كالبيع بالاجماع ولو سمي الكل
صح بالاجماع ولا يجوز اجرة عشب تيس بالاجماع
ولا يجوز اجرة على غني ونوح وملاهي بالاجماع وقال
الامام الشافعي يجوز اجارة المشاع وقال الامام ابي
حنيفة تفسد الا من الشريك وقال صاحباه لا يفسد
وقال الامام مالك كالشافعي وقال الامام احمد اخذ اجرة
العشر نقح **فصل في ضمان الاجرا** من ا تلف شيئا بعمله كخرق
الثوب من رده وزلق الخال وانقطاع جبل شديد صخره
بحمام وفضاد ونزاع لم يعتد المعتاد بالاجماع وقال
الامام الشافعي يضمن الصباغ بهلاك او فساد وقال
الامام ابي حنيفة لا يضمن وقول بعض اصحابه يضمن
وقال الامام مالك كالشافعي وقال الامام احمد كذلك
في رواية وللخاص من استخفى الاجر بتسليم نفسه في المدة
لو يمكن من العمل من استأجر لخدمة او رعى غنم بالاجماع
ولا يسافر بعيد مستأجر للخدمة بلا شرط بالاجماع •

فصل في فتح الاجارة اذا احترق ارض حصايد
 بإشارته وكانت مستأجرة او مستعارة فاحترق
 في ارض غيره لم يضمن بالاجماع ومن شرط حل زار وكما
 نقص كماله بالنزعة صح بالاجماع ولو شرط عدمه لا بالاجماع
 ويصح اجارته وفتحها وخرارعة وقال الامام
 الشافعي لا يفسخ بموت احد المتواجرين وقال الامام
 ابى حنيفة تفسخ وقال الامام مالك لو تنازع رجلان
 في ارض فالنصف للمواضع وقال الامام احمد لا تفسخ
 بعذر **فصل في المكاتب** من كاتب ام ولد او مديرة
 صح بالاجماع الا في بعض الاقوال وقال الامام الشافعي
 لا يصح الا في الحال وقال الامام ابى حنيفة اذا كاتب ولو صغيرا
 يعقل بمال حال منجم او متوكل وقبل صح وقال الامام مالك
 لا يعرف ان وطى مكاتبه او جنى عليها او على ولدها او
 انلف مالها وقال الامام احمد ولو شرط وطئها في العقد
فصل في العبد المشرى اذا وطى مشرك بعبدان كاتباً

فولدت فادعاه ثم وطى الآخر فادعاه فبحرنت فهي ام
 ولد الاول بالاجماع وقال الامام الشافعي هي ام ولد
 الاول ولا يثبت نسب ولد الثاني فلا يلزم قيمتها
 وقال الامام ابى حنيفة يضمن الشريك نصف قيمتها وقال
 الامام ابى حنيفة يضمن الشريك نصف قيمتها ونصف
 عقرها وقيمة الولد وهو ابنه وادفع العقر صح وقال
 صاحباه هي ام ولد الاول وقال الامام مالك والامام
 احمد كالشافعي ولها غير ذلك بعض اقوال **فصل**
في منة عجزه اذا مات المولى لم تفسخ الكفاية بالاجماع وقال
 الامام الشافعي لو ماله غائب مدة السفر لا يوغر
 وفيما دونه يوغره الى ان يحضر وله قول غير ذلك وقال
 الامام ابى حنيفة اذا عجز عن نجم وله مال سيصل له
 يعجز الحاكم الى ثلاثة ايام والعجز او سيد برضاه
 وما في ذلك لسيد وعند الامام مالك مدة الامهال
 مفقوض الى الحاكم وقال الامام احمد كالشافعي

فصل في العلاء هو من اعتق ولو بتدبير

وكتابة واستيلاد وملك قريب بالاجماع وقال

الامام الشافعي المعتق مقدم على ذوى الارحام وموخر

على العصبية النسبية وقال الامام ابى حنيفة ادامات

المولى ثم المعتق فبرائه لا قرب عصبية مولاة وليس للنساء

من الولا الاما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب

من كاتبين او دبرن او دبر من دبرن واذا اسلم رجل واولاه

على ان يرثه او يعقل عنه او على غيره وولاه صح وعقله عليه

وارثه له لو لم يكن له وارث اخر وموخر من ذوى الارحام

وله ان ينتقل الي غيره بمصنوره ماله يعقل عنه وليس

للمعتق ان يوالى احد او اله امراته فولدت بنهما فيه وقال

الامام مالك لا يصح وقال الامام احمد كذلك **فصل**

في الاكرام اذا اكرم على كل خنزير او ميتة او

شرب خمر عجل او ضرب غير خوف او مد لا يجلب بالاجماع

وحل بقطع وقتل وان لم يصبر بالاجماع الا في بعض الاقوال

وعلى كفى

وعلى كفى وانلاف مال مسلم بقبول وقطع لا بغيرها خضر

ونجاب الصبر وفي ذلك اقوال وللمالك ان يضمن المالك

بالاجماع وقال الامام الشافعي لا يصح طلاق المكرم

وعتقه وقال الامام ابى حنيفة يصح وقال الامام

مالك من اكرم على الردة لم يبرأ امراته وقال الامام احمد

كالشافعي **فصل في الحجر** هو صغير ورق وجنونا

وفي الحجر عليه من جهة الانلاف اقوال واذا القوا شيئا

ضمنوا بالاجماع وقال الامام الشافعي حجر يتلف وقال

الامام ابى حنيفة الحجر منع عن التصرف قولا لا فعلا فلا

يصح تصرف صبي ومجنون بلا اذن سيده ولي ومن عقد

منهم وهو يعقله الولي او يفسخه ولا يحجر بسفه وقول

الامام مالك والامام احمد كالشافعي **فصل**

في بلوغ العلام قال الامام الشافعي متى اعتد

في ذلك خمسة عشر سنة وقيل غير ذلك وفي الاثنى

اقوال وقال الامام ابى حنيفة بلوغ العلام باحتلام

واحبال وانزال والا فتي يتم ثمانية عشر سنة والحمل ^{عمر}
واخلام وحبل والا فتي يتم سبعة عشر سنة وقالا
صاحبا خمسة عشر وادنى المدة في حقه عذابي
خيفة اثني عشر سنة وفي حقها تسع سنين واذا رافقا
وقالا بلعنا صداها وحكم **وقال** الامام مالك
كقول الشافعي وقال الامام احمد بلخيص فقط وفي
رواية وافق الشافعي **فصل في المادون** للماذون
ان يحط من الثمن بعيب وقال الامام الشافعي الاذن
انا بة فيتوقت ويتخضع ولا يهدى ولا يضيف
واما المتفق عليه لا يتزوج ولا يزوج ولا يكتاب
ولا يعق ولا يقرض ولا يهب وقال الامام ابو حنيفة
الاذن فكل حجر واسقاط حق فلا يتوقت ولا يتخضع
وقول زفر كالشافعي وعند الحنفية يد بالسكن
عند روية عبد بيع ويشري وقال الامام مالك
يتخضع في البر وبيدين معاملة فقط وقال الامام

احمد كالشافعي **فصل في الغصب** من غرس اوبى
قلعها بالايجاع وفي حرق يسير ضمن نقصا به بالايجاع وقالا
الامام الشافعي هو اثبات يد مبطله فقط واما
المتفق عليه اذا ادعى غاصب هلاك ما غصبه بحسبه
الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لاطهر ثم قضى عليه ببطله
وقال الامام ابو حنيفة الغصب ازالة يد محقة
واثبات يد مبطله فلا استخدام والحمل على الدابة غصب
لا جلوس على بساطه ويجب رد عينه في مكان غصبه
او مثله لو كان مثليا ان هلك والا قيمته ولو انصرم
مثله يلزم قيمته يوم الخصومة وقال الامام مالك
كذلك وقال الامام احمد يوم التلف وان صبغ له قلع
صبغه **فصل في الشفعة** تملك منفعة جبراً على
مشتريها بما قام ويثبت الخليط في نفس مبيع بالايجاع
وقال الامام الشافعي لا تجب الشفعة الا في قرشع
من عقار محتمل للقسمة واما المالك المقسوم فلا

شفعة فيه وغير العقاد من المنقولات لا شفعة فيه
 وقال الامام ابى حنيفة الشفعة لحيط كسرب وطريق
 ثم للجارة وواضع جذع على جانب والشريك في خشبة
 عليه جار بالبيع ويستقر بالاشهاد على عدد رؤسهم ويملك
 بالاخذ برضا او قضا فلو عليه اشهد في مجلسه على الطلب
 ثم على البايع لو في يده او على المشتري او عند العقار ولو
 سكت بعد بطل وبعد الطلب بالتاخير لا يبطل
 وعند اصحاب ابى حنيفة لو شهر ايتطل وقال الامام
 مالك لو سكت لا يبطل ما لم يوجد دليل الترك وتبطل
 بمضى سنة وقال الامام احمد في رواية تبطل بلا عذر
 وفي الجديد للشافعية في التاخير **فصل فيما يجب**
في الشفعة وفيما لا يجب لا يجب في دار وهبت بلا شرط
 عوض او بيعت بخيار للبايع قبل سقوطه بالاجماع
 وقال الامام الشافعي تجب في دار جعلت مورا واحدة او
 بدل صلح عن دمه او خلع او عتق وياخذ بقيمتها وقال

الامام ابى حنيفة تجب في عقار ملك بعوض هو مال
 لا في عرض وملك وبناء ويحل بلا عهده وقال الامام
 مالك تجب في منقول وفي فلك وقال الامام احمد لا ^{تسقط}
 الشفعة بالحيلة وياخذ البعض بتعدد المشتري
 لا البايع الا في رواية **فصل في القسمة** تقسم بتضرر احد
 اذا كان غير منتفع بالاجماع ولو يضر الكل بعضهم
 بعضا قسم بالاجماع وقال الامام الشافعي تجوز قسمة
 الاملاك فان كان فيها رد فهو بيع فالاجوز في البيع
 لاجوز في القسمة وان لم يكن فيها رد ففيه قولان
 احدهما تميز الحقيقتين في امر فيه القسمة جازت قسمته
 وما لا يمكن فيه القسمة كالارض مع البدر والارض
 مع السنين لاجوز قسمته والقول الثاني ان بيع فما جاز
 بيعه بعضه ببعض جازت قسمته كالارض والحيوان
 والارهان وغيرها وما لاجوز بيع بعضه ببعض كالفل
 عقدا جزاؤه بالنار وحق النمل قسمته لاجوز ويجوز.

للشركاء ان يقاسموا بانفسهم ويجوز ان ينصبوا من
 يقسم بينهم **وقال** — الامام ابي حنيفة هي حج فبب
 شابع في معين وتشمل الافراز والمبادلة وهو طاهر
 في المثل في اخذ حطه حال عيبه صاحبه وهي في
 غيرم فلا ياخذ **وقال** الامام مالك فيما اتخذ صفة
 وجنس افرازا وفي غيرم مبادلة **وقال** الامام احمد
 افراز في الكل **فصل في المزارعة** نفقة الرزوع اخرج
 مثل ارضه حتى يدرك وفيه اخلاف وينفق بقدر حتمها
 بالاجماع **وقال** الامام الشافعي المزارعة ان يسلم الارض
 الى رجل ليزرع ببعض ما يخرج منها ولا يجوز ذلك الا على
 الارض التي بين الخيل فتساقبه على الخيل ويزارعه
 على الارض ويكون البدل من نصيب الارض فيجوز ذلك
 تبعاً للمساقات **وقيل** ان كان الخيل اصلاً والبياض
 كثير لم يجز ولا يجوز الا على جزو معلوم من الرزوع •
 كالمساقا **وقال** الامام ابي حنيفة هي عقد على زرع ببعض

الخارج **وقال** الامام مالك تصح تبعاً للمساقا **وقال** الامام
 احمد اذا كان البدل من العامل لا يصح وفي احوال الشافعية
 انها تبطل بموت احدها وعند الحنفية لا تبطل وعند
 المالكية والمناابلة كالشافعية **فصل في المساقاة**
 هي دفع شجر على من يعمل فيه على ان الثمر بينهما وتفسخ بالعذر
 بان كان مريضاً لا يطيق العمل او سارقاً بالاجماع وتبطل
 بالموت الا في قول للحنفية فقط **وقال** الامام الشافعي
 تصح **وقال** الامام ابي حنيفة لا تصح **وقال** الامام مالك
 والامام احمد كالشافعي وكذلك قول محمد وابي يوسف
 واما اشجار المساقاة التي يوضع فيها بالاجماع كثير الكرم
 والرطاب واصول البادغان واما المخصوص بقول
 الشافعية فقط في الكرم والخيل وفي قول للحنفية في الخيل
 التي فيه ثمرة فان زاد الثمر بالعمل صح والا لا كالمزارعة ولما
 المتفق عليه فللعامل اجر مثله **فصل في الذبايح**
 وهي الذبح بين الخلق واللبنة بالاجماع **وقال** الامام الشافعي

قطع الخلقوم والمريكني ولا يذبح الجوسى والمرند ونصارى
 العرب وعبدة الاوثان ويكره ذبح المجنون والسكران
 ويجوز الذبح بكل ماله حتى يقطع الا السن والظفر فان
 ذبح بهما لم يجل ولا يذبح بسكين كال فان ذبح بها حل
 والمستحب ان يوجه الذبيحة الى القبلة وبسم الله عليها
 ويصلي على النبي عليه السلام وقال الامام ابو حنيفة الذبيحة جمع
 وهي قطع الاوداج وحل ذبيحة مسلم وكفاي ومجنون وصبي
 يعقل وامرأة واخرس وقال الامام مالك لا ذبيحة يهود
 لا ياكل من شحمها ويحل ذبيحة من ترك التسمية ناسيا وقال
 الامام احمد لا يجل الذبح من القضا واما المنفق عليه
 بكل ما ائتمر الله **فصل في كل ما يجل وما لا يجل** فالخمرات
 والسلفاء والرتنور بالاجماع وعند المالكية في ذلك
 اقوال ولا يجل الحمار الاهلي والبغل بالاجماع وقال الامام
 الشافعي يحل الضبع والضئب ويحل الحمل واليربوع والقنفذ
 والثعلب وقال الامام ابو حنيفة لا يجل ذى ناب ومخلب

من سبيع وطير ولا ثعلب ولا خيل ولا يربوع ولا قنفذ
 وحل بلا ذكوة كالجراد والسمك والخرت وحل غراب
 الوزع والعقوق والارنب وقول الامام مالك
 يباح اكل ذى ناب ومخلب من سبيع وطير ويجوز كل
 الخشرات والسلفاء والرتنور مع الكراهة ويجوز اكل
 اليربوع والقنفذ وفي الضفدع اقوال وقال الامام
 احمد لا بد من موقف الجراد من سبيع ويحل كل السمك
 الميت وحرموه الخفية **الاسباب فصل في الاضحية**
 لا تجوز بالعمياء والعوراء والغفأ ومقطوع الكثر الادرن
 ويجوز بالابل والبقر والغنم بالاجماع وقال الامام الشافعي
 الاضحية سنة الا ان ينذ ويدخل وقتها اذا انبسطت
 الشمس يوم النحر ومضى قدر صلوة العيد والمخطبتين
 ويخرج وقتها بخروج ايام الشرب من لم يهتج حتى فات
 الوقت فان كان تطوعا لم يهتج وان كان مندورا لم يهتج
 والمستحب لمن دخل عليه عشرين ليلة واراد ان يهتج ان لا يحلق

شعره ولا يقلم ضفره حتى ينحى ويحزى في الاضحية للذبح من
الضبان وهو له سنة اشهر والثنية من المعز والابل
والبق والثنية من لها سنة تامة ومن البقر ما لها سنة
ومن الابل ما له خمس سنين وتجزي البدنة عن سبعة والبقرة
عن سبعة وان كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد القرية
جازوا فضلها البدنة ثم البقرة ثم الجذعة من الضبان ثم
الثنية من المعز وفضلها الحرام ثم الصغار ثم السوداء
وقال الامام ابي جعفر نجى على خرميهم موسى عن نفسه شاة
والبدنة عن سبعة من فجر يوم النحر الى آخر ايامه وقال اصاحابه
سنة وقال الامام مالك لا يشترط الاقامة وقال الامام
احمد لا يذبح قبل ذبح الامام **فصل في الكراهية** لا يكره
لبس ما سواه حرير ولحمته قطن او غزاة لاجماع وقال الامام
الشافعي يكره الشرب من انا زهيب وفضة وقيل من بلور
وعقيق وفي ذلك اقوال وقال الامام ابي جعفر المكره
الى الحرام اقرب ونقض محذات كل مكره حرام ويكره لبس

انان واكل وشرب وادهان وتطيب من انا زهيب
وفضة لرجل وامرأة لا من رصاص وبلور وعقيق
وحل من انا مفضض وركوب وجلوس على سرج مفضض
وكراهية ويتقى موضع الفضة ويقبل قول كافر في حل وحرم
ومملوك وجهته في هدية واذن وفاسق في المعاملات
لا الديانات وقال الامام مالك لا في المعاملات ويجوز
ولا يكره قدر خيط رقيق من حرير وقال الامام احمد لا يكره
يقبل يد عالم ومشورع وسلطان عادل وبه قال ابو يوسف
وكذا الشافعية والمتفق عليه لا يكره مستعمل النظر اليه
فصل في البيع المكره يكره لصاحب الدين اخذ ثمن
خرباعها مسلم لا كافرا لاجماع وكذلك اختكار قوت
ادنى او بهيمة في بلاد يضر باهلها لا علة صنعة وما جلبه
من مصر ناجر وقال الامام الشافعي يكره للعالي ان يسعر
لا رباب الطعام وفي التعدي والفحش اقوال وقال
الامام ابي جعفر كرم بيع عذرة لا سرفين ولا يكره بيع

عمر من خمار واجارة بيت تحذيه بيت ماد اوبيع او
كنيسة اوبياع خمر لسواد وقيل بفتح وفي الكراهية
اقوال وقال الامام مالك بكم خصي الخيل وقال
الامام احمد لا يكرم عيادة الذي والمتفق عليه في الكراهية
هدية الثوب والقدس واستخدام الحضم .
فصل في احياء الموات هي حرمة لسحر نرس قدر خمسة اذرع
من كل جانب وما عدل عنه الفراه ولم يحتمل عودته
بالاجاع وقال الامام الشافعي من جازله ان يملك
الاموات جازله ان يملك الموات بالاحياء ولا يجوز
اكثر ان يملك بالاحياء في دار الاسلام ويملك في دار
الشرك وكل موات لم يجر عليه اثر ملك ولم يتعلق بمصلحة
عام جاز يملك بالاحياء وما جوا عليه اثر ملك ولا يجر
له مالك فان كان في دار الاسلام لم يملك بالاحياء وان
كان في دار الشرك ففيه قولان والاحياء ان يهيئ الارض
لما يريد فان كان دارا بان يبنى ويسقف وان حصيف

بان يحوط عليها الباب وان كانت مرزعة بان يصلاح تربتها
ويسوق اليها الماء ويزرع وفي قول وان لم يزرع يملك
وقال الامام ابو حنيفة هي ارض تعدد زرعها لا انقطاع
ما او غلبت عليها غير مملوك بعيد عن العام وقال
الامام مالك يعتبر عدم الاتفاق لا البعد ولا بد من
اذن الامام وقال الامام احمد من حفر بئر في ارض
موات فله حرمة خمسة وعشرين ذراعا ولو عادية
فخسبون **واما** الشرب هو نصب الماء والانهار والعظام
كدجلة والفرارة والينبل غير مملوك ولكل ان لسقي
ارضه منه وينصب رحا عليه ويكرى منها نهر ان
يضر العامة بالاجاع وفي الانهار المملوكة والحياط
لكل قرية وسوق دابة لا ارضه ولو خيف تخريب النهر
بكثرة الدواب يمنع وحذر اني كون وجبالا ينتفع به
بلا اذن صاحبه بالاجاع ورواية للحنبل يسقي ارضه
فصل في الشربة كل مسكر حرام بالاجاع وقال الامام

الشافعي ولو لم تقذف بالرند وكل مسكر خمر حرم كثره
 وقيل له وقال الامام ابو حنيفة الشراب ما يسكر
 والخمرات اربعة خمر وهي من ما عنب اذا غلي واشتد
 وقذف بالرند وطل وهو عصير ذهب اقل من ثلثه
 بالطنخ وسكر وهو الذي من ماء رطب ونقيع الزبيب
 وهو في من الزبيب والكل حرام لو غلي وشددون
 حرمة الخمر فلا يكفر مستعملها وقال الامام مالك
 بلا قذف كالشفا وقال الامام احمد كذلك وقول الحنفية
 الحلال منها اربعة بنيد تمر وزبيب لو طبخ ارباعا طمخة
 وان اشتد مالم يسكر ولم يشرب بطرب وهو وما
 خالط منه وبنيد غسل وتين وبروشعير ودرة طمخة او
 وملك عجنه وقول محمد كالشافعي **فصل في الصيد**
 اجل الاصطياد بكلب معلوم وهذ وباز وسائر الجوارح
 المعلنة بالاجماع الا في قول للحنابلة في الكلب الاسود
 ومن ادرك صيدا حيا ذكاة وان لم يقدر على ذكاة

حل بالاجماع وان اكل الباز من الصيد يوكل بالاجماع
 وان اكل الكلب لا يوكل الا عند الشافعية والمالكية
 ولو خنقه كلب او شاركه غير معلوم او كلب مجوسي
 لا يوكل بالاجماع ومن رى صيدا فوجد بعد يوم وقع
 في ماء او على سطح او جبل فتردى الى الارض حرم
 بالاجماع وما قتله معارض بعرضه بلا جرح وبندقة
 حرم بالاجماع وحرم صيد مجوسي ووثني ومرندو
 ومجنون لا يعقل التسمية بالاجماع الا في قول للشافعية
 وقال الامام الشافعي من رى صيدا نجرا او خشب
 وقتله حل اكله وقيل غير ذلك وفي قول الاصطاد
 بما هو معروف بالصيد ولا ينكر مثله جاز وقال الامام
 ابو حنيفة لا اجل الصيد ينزل التسمية عامدا ومن ير
 صيدا بسهم فتحامل وغاب وهو في طلبه فوجد ميتا
 حل وان فقد عن طلبه لا اجل وقال الامام مالك
 من اطلق كلبا على صيد فقتله واكل منه يجوز اكله ومن

قعد عن طلب صيده فزوجته بعد ذلك وقال
الامام احمد من صيدا فقطع عضوا منه اكل
لا عضوه ولو قطعه اثلاثا والاكثر مما يلي العجز او
نصفين او اكثر رأسه اكل كله وهذا موافق للحنيفة
وله قول غير الرهن **فصل في الرهن** للمرة من ان
يطلب رهنه ويحبسه به ويومر باحضار الرهن
بادائه بالاجماع ولا ينتفع المرة به استخداما و
سكنى واجارة واعارة بالاجماع ويحفظه بنفسه
وزوجته وعن في عيالة ويضمنه بحفظ غيره
وبابداعه وبعد فيه قيمته بالاجماع واجرة بيت
حفظه وحافظه على المراتين واجرة راعي ونفقته
واخراجه على الراهن بالاجماع وقال الاطام الشافعي
كل عين جازيعة جازرهنها واذن الشا حاسم الحاكم
عدل وقال الاطام ابي حنيفة هو حبس شئ حتى يمكن
استيفاءه منه كدين ولزمه بايجاب وقبول وقبض

وقال

وقال الامام مالك يهتج ولو لم يقبض والتخيلة قبض
ولا يرجع وقال الامام احمد لا بد من النقل في النقص
واما الرجوع فيه احوال **فصل في الدية** الدية على
العاقلة بالاجماع وهي من الابل مائة اثلاثا عند الشافعي
وقول للحنيفة اربعة انواع او الف دينار او زنة
عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثني عشر الفا وقال
الامام الشافعي المسلم بالمسلم والذي وقال الامام
ابي حنيفة المسلم والذي سواء وموجب القتل
عدا كالضرب بالسلاح ونحوه وقال الامام مالك
لا يقتل الحر بالملوك وعند الحنيفة تقبل وقال الامام
احمد يجبر المولى بين القود واخذ الدية وله ايضا
اقوال **فصل العين بالعين والاذن بالاذن واللسان باللسان**
وتوفقت الحايقة قتلناها بالاجماع وفي الحارصة
والدامية والباضعة والمتلاحة والسمحاق حكومت
بالاجماع وقال الامام الشافعي وفي الذقيرة وقال

الامام ابي حنيفة وفي الاصبع الزايدة وعين صبي وذكره
ولسانه ان لم يعلم صحة بنظر وحركة وكلام حكومته
وقال الامام مالك من اسقط سنا فنتب بده
لا يسقط الدية وقيل غير ذلك وقال الامام احمد من
كسر نصف سن فاسود ما بقي او اخضر او اصفر او حمر
ففي ذلك حكومته وعند الحنفية دية **فصل في الجنين**
من ضرب بطن امرأة فالقت جينا ميتا يجب عمرها
نصف عشر الدية بالاجماع قال الفقه حيا فمات دية
بالاجماع وقال الامام الشافعي لو ماتت فالقت عمر
ايضا وقال الامام ابي حنيفة دية فقط وقال الامام
مالك لا يورث منها وقيل غير ذلك وقال الامام احمد
اذا شرب دوا السقط الجنين او عالج بضم عاقلتها
فصل في ما يحدث في الطريق من احدث في الطريق الامام
كيفا او حصا او دكانا او مينا بفضيه اقوال وفي غيرهم
لا الا باذنهم بالاجماع وقال الامام الشافعي من اخرج

شي من ذلك الى الطريق وكان يضر فلكل نزع واذا لم
يضر فلا نزع وقال الامام ابي حنيفة نزع وقول
محمد كالشافعي وقال الامام مالك من وضع
خشب او قنطرة بلا اذن الامام فعطب من مريض
وقال الامام احمد يضمن بغير اذن الامام وقيل غير ذلك
فصل في جنابة البهيمة من ساق دابة فوق سرجها
وتلف به شي فضمن وكذا ساير ابدان وما حمله بالاجماع
ومن قاد قطارا فوطى بغير الدية على عاقلة القايد
بالاجماع وان معه سابق فعليه ما سواه وقال الامام
الشافعي لو اثار البهيمة غبارا او حجر او حصاة او
نوتا ففقت عيناه يضمن الا اذا كان كبير وقال
الامام ابي حنيفة ضمن راكب او سابق او قايد ما
وطئت بيد او رجل او رأس او كدمت او حطمت لا
ما يجي برجل او ذنب الا اذا وقفها وقال الامام
مالك لا ضمان في فعلها وقال الامام احمد من كان له

كلب عقور فعقر احد يمين وكذلك المالكية **فصل**
في جنائنا المملوك فان جنى جنائنه بغيره دفعه فيها او فداه
 بالقيمة مع رضی الاخصام بالاجماع وقال الامام الشافعي
 خير بين ان يدفعه للولي او فداه ومنه فصل من
 نمنه شيء فهو لسيده وقال الامام ابو حنيفة بجنايته
 لا تجب الادفعا واحدا او محلا له ولا قيمة واحد
 جنى خطأ دفعه بها او فداه بارشها وقال الامام
 مالك يضمن الارش اذا باعه بعد وقال الامام احمد
 اذا جنى الامنة وتوجب الدفع وهي حامل فولدت
 فالولد لسيدها **فصل في افسانة** لا قسامة
 على صبي ومجنون وعبد بالاجماع وقال الامام الشافعي
 يحلف الاولياء خمسين قبل اهل الحلة وقال الامام
 ابو حنيفة اذا وجد قتيلا في محلة ولم يدركه قاتله حلف
 خمسون رجلا فيخبرهم الولي ويقولون بالله ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا فلو حلفوا فالدية على اهل الحلة وان لم

عدهم كور عليهم ليتم خمسون ولا يحلف الولي وقول
 الامام مالك اذا وجد قتيلا في دار انسان فلا قسامة
 ولا دية وكذلك ان وجد في جامع او شارع فدمه هدر
 والامام احمد في ذلك اقوال والمتفق عليه اذا وجد
 في الفلك فالقسامة على من فيه من الركاب والملازمين
 وفي مسجد محلة على اهلها واللوت مختلف فيه عند
 الشافعية والمالكية والحنابلة وامتنع بعض السادة
 من المالكية المتأخرين من الاقدام على الحكم وقال
 بعضهم بل ولا يصح بلا قرابين **فصل في المعاقلة**
 وهي جمع معقولة اي الدية وكل دية وجبت بنفس القتل
 فعلى العاقلة وقال الامام الشافعي على الفخ نصف
 دينار وعلى المتوسط ربعة وقيل بخيار الحاكم منهم من شاء
 وقال الامام ابو حنيفة لو القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم
 في ثلث سنين فلو خرجت في اكثر من ثلث او اقل اخذ منها
 وتولم يكن من اهلها فعاقلته قبيلته بقسم عليهم

لا يوجد من كل واحد في سنة الأدرهم وثلاثة فلم يزد
 في ثلث سنين على أربعة وقال الإمام مالك
 لا تقدر فيجمل بحسب الطاقة وقال الإمام أحمد
 كذلك وله قول آخر **فصل في الوصايا** وهي عليك
 مضاف إلى ما بعد الموت ومسجحة بالإجماع دون الثلث
 ولا يبيع بما زاد عليه بلا إجازة الورثة ولا لقابله
 ولا لوارثه بلا إجازة البقية بالإجماع ويوصي مسلم
 لذى وبالعكس بالإجماع وقبولها بعد موته وورثها
 وقبولها في حياته لغو بالإجماع وقال الإمام الشافعي
 من أوصى إلى رجلين فلا ينصرف أحدهما دون الآخر
 ويصح أن يكون الأعي وصيا وقبل لا يبيع وللوصي أن يوكل
 مدة حياته وماله أن يوصي وقال الإمام أبي حنيفة
 لا تفع وصية الصبي وجودها لا يكون رجوعا وقال
 أبو يوسف رجوع وعند الحنفية من أوصى بحقوق الله كما
 قدمت الفرائض وإن أخرها كالحج والزكوة والكفارة

وقال الإمام

وقال — الإمام أحمد يقدم الذبون **فصل في الوصية**
 من أسند إليه وصية فقال بعد موت الموصي لا قبل
 له قبل صحه بالإجماع وقال الإمام الشافعي إذا تركوا
 عن وصيته ولولم يعلم موصيته صح رده وقال
 الإمام أبي حنيفة من أوصى إلى رجل فقبل ثم رد فلا بد من
 إعلانه وقال الإمام مالك إذا شهد أو وصيا أن يريد
 أوصي له معهما فلا يقبل قولها ما لم يدعى الموصي له و
 يطلب الشهادة منها وقال الإمام أحمد لا يجر في ماله
فصل في الحنفية هو من له فرج وذكر في من حيث
 يقول بالإجماع وقال الإمام الشافعي إن بال منهما يعتبر
 الأكثر وقال الإمام أبي حنيفة ومن بال منهما فمساو
 ولو استويا فمشك وقال الإمام مالك له نصف
 ما للذكر وقال الإمام أحمد كذلك **فصل في نكاح**
إيماء أخوس وكانت كالبسيان لا تستفقد الشافعي وصية
 ونكاح وطلاق وبيع وشراء وفود لا حد إلا عند الأما

الشافعي والامام احمد منعقد البيان كالاخرين واذا
 كانت غنم مذبوحة وميتة ولا علامه يميزها
 فلو كانت المذبوحة اكثر جري وكل والا في غير
 الضرورة قول الحنفية وعند الشافعية والمالكية
 الحنابلة لا توكل بالبحري في غير الضرورة وفي الشاد
 او المياه النجسة والطاهرة بحري بلا غلبة الا عند
 الامام مالك والامام احمد **فصل في الفرائض**
 يبدأ من تركته بتميزه ثم دينه ثم وصيته فيقسم
 بين ورثته فلا يرث السدس مع الابن وابنه وان
 سفلوا ويتعصب مع البنت وبنت الابن والجدة ^{كان}
 لم يتخل في نسبه الا اليه اما الا في ردها الى الثلث
 ما بقى ونجب الحرة كابن كالا ب الام الاب ونجب
 الاخوة عند الامام ابي حنيفة ولا يحجبه عند صاحبه
 ولا عند الامام الشافعي ولا عند الامام مالك
 بل يقاسمهم وللأم ثلث ومع الوالد ووالد الابن

اولا سدر

او الا سدر من اخوة واخوات سدس ومع اب واحد
 الزوجين ثلث ما بقى بعد فرضه وللجدة وان كثر
 سدس ان لم يتخلل جد فاسد هذا عند الحنفية وعند
 الحنابلة لا يرث اكثر من ثلث اما الام وام الاب
 وام الجد فقط وعند المالكية لا يرث اكثر من ^{جدين}
 ام الام وام اب وام اب وامها وذات جهتين ^{الذاة}
 جهة الآ عند الامام احمد والامام محمد وقول
 للحنفية البعد يجب القرني الآ عند المالكية وقول
 من الشافعية والحنابلة الابن جهة الام والام
 يجب الكل وللأبوية يجب ايضا قول للحنفية الآ في
 رواية عن الحنابلة وللزوج نصف ومع ولداو
 ولداين وأن سفلوا ربع وللزوجة ربع ومع ولد
 وولداين وأن سفلوا ثمن وللبنات نصف ولا كثر
 ثلثان وبعضها ابن وله مثل حظها وولدين
 لو كره عند عدم ولبنات ابن سدس مع بنته

وجب مع بنته الا ان يكون معهن او اسفل منهن
 ذكر في عصب من عذابه ومن فوقه من لم يكن ذات
 سهم ويسقط من دونه بالاجماع والاخوات لا يورثن
 كبنات الصليب عند عدمهن لو كذا الابن ويعصبن
 اخوتهن والبنت وبنت الابن والواحد وللام
 سدس ولا كثر ثلث ذكرهم كانوا ثم وللأب وابنه
 وأن سفل والأب وللمد والبنت بحجبهن وعصبة
 أي من يأخذ الكل اذا انفرد وما بقي مع ذي سهم
 فالأخت جوزه وأن سفل ثم أصله وأن علا ثم جوزه
 وأن سفل ثم جوزه وأب سفل وذو قرابتين
 أخت من ذى قرابة ذكر كان أو أنثى ثم معتقه ولو أنثى
 من عصبة على هذا الترتيب ومن يد بغير حجب به
 الأولاد الأم والمحب المحب كاخوين أو اختين
 بحجابه من الثلث إلى السدس مع الأب لا المحرم
 برف أو قتل مباشرة قول الحنفية وعند الثلاثة نسبه

أيضا واختلاف دين أو دار أو الكافر يرث بنسب
 في سببين كالمسلم قول الحنفية وعند المالكية والحنابلة
 عند اتحاد الاعتقاد فقط وعند الشافعية والأما
 مالك بسبب واحد قري ولو حجب أحدهما فإلى
 لا ينكح محرم ويرث ولد الزنا ولعان بحجة الأم
 فقط بالاجماع ويوقف كل حظ أربع بنين أو بنات
 قول الحنفية وفي ذلك اختلاف عندها قبل البنين
 وبناتهن ^{والبنات} أيهما أكثر ووافقه الإمام أحمد في البنين
 ويحفظ ابن أو بنت وإيهما أكثر ويرث لو خرج أكثر
 فمات أقله ولو معكوسا اعتبر خروج سره قول
 الحنفية وعند الثلاثة لو استهل يرث خروج أكثره أو
 أقله والآلا ولا توارث بين العرق والحرق والهدم
 اذ لم يعلم بترتيب الموت قول الحنفية إلا عند الإمام أحمد
 وذرح أي قريب غير ذي سهم وعصبة إلا عند الشافعية
 والمالكية ولا يرث مع سوا زوج وروجة والترتيب

كالغصبات والتزج بقوة الدرجة ثم يكون الأصل
 وارثا وعند اختلاف جهة القراءة ^{القراءة} الأب ضعف قرابة
 الأم وتوافق الأصول فالقسمة على الأبدان والآ
 فالعد منهم والوصف من بطن اختلاف قول
 الحقيقة وعند الحنايلة ينزل كل منهم منزلة أصله
 من الورثة فيجعل له نصيبه فلو بعد وارثا ورثة
 حتى يصل إلى الأحياء **والفروض** نصف . ربع . ثلث
 ثلثان . ثلث . سدس . ومخرجها للنصف اثنان
 الربع أربعة للثمن ثمانية للثلاثون والثلث ثلاثة للثمن
 ستة لستين وأثنى عشر وأربعة عشر وبالاختلاف
 ويعول بزيادة نسبة إلى عشرة وتراو سفعاً وأثنى
 عشر إلى سبعة عشر وتراو أربعة وعشرون إلى سبعة
 وعشرين ولو أنكر حظ فربى ضرب وفق العدد في القر^{هنة}
 وان وافق والآ فالعدد في الفريضة فالبلغ يخرج ولو
 تعدد الكسر غنائل ضرب واحد في أولها فداخل فأكثر

ولو توافق

ولو توافق فالوفق والآ فالعدد في العدد ثم وثم ثم يبلغ
 في الفريضة وعولها وردي على ذي فرض بعد فرضه
 سوى الزوجين فلو من يرد جنس واحد من رؤسهم
 كبناتين والآ من سها مهم اثنين أو سدسان وثلاث
 أو سدس وثلاث مع الأول من لا يرد عليه أعطى فرضه
 من مخرجيه ثم قسم ما بقى لزوج وثلاث بنات ولو لم
 يستقم ووافق رؤسهم كزوج وست بنات ضرب
 وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه والآ رؤسهم
 فيه كزوج وخمس بنات ولو مع الثاني من لا يرد قسم
 ما بقى من مخرج فرضه على مسئلة من يرد عليه كزوج وأربع
 جدات وست أخوات لأم ولو لم يستقم ضرب سها
 من يرد في مخرج فرض من لا يرد كاربعة زوجات وست
 بنات وست جدات ثم ضرب سها من لا يرد ولو
 أنكر صح كأم والرد مقدم على ذوي الأرحام الآ عند
 الأمام الشافعي والأمام مالك لا يرد ما بقى لبنت

المال ولو مات بعض الورثة قبل القسمة صح المسئلة الأولى
 واعطى سهامهم ثم المسئلة الثانية فان استقام
 ما في يد من التصحيح الأول على التصحيح الثاني فلا ضرب
 وقضى من التصحيح الأول والاضرب وفي التصحيح الثاني
 في التصحيح الأول والآكلة في كلة فالمبلغ يخرج المستلزم
 فلوها ثالث فاجعل المبلغ مقام الأول والثاني
 مقام الثاني في العمل وهلم جرا ثم اضرب سهام التصحيح
 الأول في الثاني أو وفقه وسهام التصحيح الثاني
 أو وفقه في نصيب الميت الثاني ويعرف حفظ
 كل وفق من التصحيح يضرب ما لكل من اصل المسئلة
 فيما ضربته في اصل المسئلة وحفظ كل فرد بنسبة
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم
 مفردا ثم اعطى ملك النسبة من المضروب لكل فرد
 ولو زادت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فاضرب
 سهام كل وارث في كل التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح

ومن صالح من الورثة جعله فان لم يكن فاقسم ما بقي
 على سهام من بقي **فصل في الجعالة** فلائمة في ذلك
 اقوال فعند الشافعية الجعالة لمن عمل عملا يطلب
 العوض فيه ويجوز على عمل مجهول ولا يجوز الا بعوض
 معلوم ويجوز لهما الفسخ قبل العمل فاما بعد
 الشروع في العمل فيجوز للعامل الرجوع فيه ولا يجوز
 لصالح العمل الا بعد ان يضمن للعامل اجرة ما عمل فان
 اشترك في العمل اشتركوا في الجعل ومن عمل غيره •
 شيئا من ذلك من غير شرط لم يستحق عليه الجعل فان قال
 العامل شرطت لي عملا فالقول قول الممول له وان
 اختلفا في قدره تخالفا وان امر غسلا يغسل ثوب
 ولم يستم له شيئا لم يستحق اجرة وفي قول يستحق •
ونقل عن القاضي بكارانه كان يأخذ الجعالة على الحاكم
فصل في السابقة في ذلك بين الائمة اقوال
 فعند الشافعية السابقة على عوض كالا جارة في حد

القولين وتصح من تصح منه للإجارة ولا يجوز فتحها
 بعد لزومها ولا الزيادة فيها ولا الامتناع من تمامها
 وحكمها في خيار المجلس حكم الإجارة ويجوز أحد الرهن
 والضمين فيها وكل جملة في القول الآخر وعند الحنفية
 تجوز المسابقة على الأقدام والخيول والبغال والخيول
 والأبل فإن شرط فيه جعل من أحد الجانبين أو من
 ثالث لا سبقها فهو جائز فإن شرط من الجانبين فهو
 قار إلا أن يكون بينهما محل يفرس كفي يفرسهما أو
 سبقها أخذتها أو أن سبقها لم يعطها وفيما بينهما
 أيها سبق أخذ من صاحبها وعلى هذا التفصيل إذا
 اختلف فقهاء في مسألة وأراد الرجوع إلى شيخ جليل
 على ذلك جعل **فصل في النذر** وفيه أقوال
 بين الأئمة فعند الشافعية في قول يصح من المسلم والكافر
 وقيل يصح بالقول وقيل يصح بالنية وعند الحنفية
 صوم النذور والكفارات واجب وعند المالكية

تعليل في النذور كالصوم عام والمشى إلى مكة وعند
 الحنابلة أيضا الوفا بالنذر **فصل في العلم** المواتر الغطاء
 فيما بينوا واتقوا في الحقيقة هم باحتكام أحكام
 الشريعة معتنون • يعندونها دخر اليوم لا ينفع
 مال ولا بنون • وقد رفع الله بعضهم فوق بعض درجات
 من يشاء منهم من لطفه بمزايا وصفات • فأقذارهم
 معتبرة بالصفات دون الدواب • وعلمهم بالعلم
 متفاوت بحسب ما رزقوا من الثمرات • وميزانهم بمقدار
 ما عندهم من المعرفة والدراية • وفي ذلك ابتعانا
 للنقوس على تحصيل العلم الذي هو مادة الهداية •
 وتوفير الدواعي على الاشتغال به وفي ذلك كفاية •
 وإذا كانت أنواع العلوم وصنوفها مختلفة الشؤ
 متباينة الأسلوب • متعددة الضروب •
 لا تضبط بكتاب ولا يحضر مكتوب • وقع الاقتضار
 منها على النوع الذي هو العلم الحقيقي شرعا • الذي

هو في الملة الاسلاميّة والشرعيّة المحمديّة الكبر نفعا .
وهو معرفة الاحكام . ومعرفة الحلال والحرام .
ومنى اطلقت لفظة العلم حل على علم الشرعي دون
العلوم المتعددة الاقسام . حتى لقد صرح الايمة
رضي الله عنهم . بانه لو اوصى رجل بثلاث ماله
للعلماء فانه يصرف الى علماء الشرعيّة دون غيرهم .
وقد كشف الامام عالم العراق ابو الحسن علي بن حبيب
الماوردي رضي الله عنه عطاء الاضطراب . عن وجه
الصواب . وذكر في كتابه المسمى بالجماوي
في الفتاوى . ان الرجل لو قال اعطوا ثلث مالي
لاعلم الناس . فانه يعرف الى الفقهاء . وهذا
موافق العقل والقياس . اقيامهم بعلم الشرعيّة .
الذي هو باكثر العلوم يتعلق . وباب فتح لمن فاز
وعن ذوي العهوات . اغلق ثمان حاجة النار
دايعة اليه . ومصالحهم منقطة به ووقايعهم

موقوف

موقوفة عليه المدعى انه من جلته كثير وهذا الواسعة
مفضية الى معرفة الفرق بين الفريقين . كاشفة
عند استعمالها كنه الحقيقتين . والحمد لله رب العالمين

تمت الكتاب بعون الله الوهاب
محمد الامام ابن الشيخ عبد الطيف غفر الله
له ولوالديه ولجميع المسلمين
والصالحين والصلوات
والسلام

